أثر مياه النيل في تعزيز العلاقات المصرية السودانية

د. إنجي أحمد عبد الغني

عضو هيئة تدريس بجامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية

الملخص

يعرف أي متابع للتاريخ والسياسة أن السودان امتداد استراتيجي لمصر وأن مصر امتداد استراتيجي للسودان، فكانت العلاقة بين البلدين علاقة مهمة منذ فجر التاريخ، لكن هذه العلاقات تغيرت وتطورت على مر السنين، وليس دائمًا للأفضل، حيث تأثرت التقلبات بشكل مباشر بطبيعة النظامين في كل من القاهرة والخرطوم. بغض النظر، لطالما نظرت مصر إلى السودان كوحدة واحدة وامتنعت عن الانحياز لطرف على آخر.

وعليه، فكلاً من مصر والسودان لا غنى عن بعضهما البعض، والتنسيق والتعاون بينهما من أجل الصالح المشترك هو المنطق الطبيعي والواقعي للأمور، وهو ما تسعي إليه القيادات السياسية والشعوب في كلتا الدولتين، وهناك العديد من القضايا والملفات الإقليمية التي يعتبر تنسيق مواقف الدولتين بشأنها أمراً هامًا لصالح الشعبين والأمة العربية والقارة الأفريقية والمنطقة بأكملها، في مقدمتها بالطبع ملف مياه النيل.

حيث يعد نهر النيل هو مصدر الحياة لكلاً من مصر والسودان، فارتباط مصر والسودان بنهر النيل هو ارتباطاً أبدياً فهو من بعث فيهم الحياة والخلود وبلا شك أن بدونه لما قامت أعظم حضارة عرفها التاريخ في مصر القديمة. وعليه، يلعب المحدد المائي دورًا حاسمًا في العلاقات المصرية السودانية، وهو ما ينعكس حاليًا على مجمل التفاعلات المتعلقة بسد النهضة، فعلي سنوات التفاوض شهدت العلاقات المصرية السودانية نوعًا من المد والجزر ثم حالة من الاتفاق. وذلك، نظراً لما يتمتع به نهر النيل من مكانه تاريخية وحضارية عظيمة في نفوس دولتي مصر والسودان؛ فقد كان من الطبيعي أن يثور الكثير من الخلافات إزاء شروع أي دولة في إقامة أو دعم مشروعات مائية على مجرى النيل.

فقد دفعت الإجراءات الإثيوبية من جانب واحد البلدين المصب؛ مصر والسودان لتنسيق المواقف من هذا الملف، حيث تؤكد الدولتين أهمية التواصل من أجل اتفاقية قانونية ملزمة بشأن ملء وتشغيل سد النهضة بما يحقق مصالح الدولتين ويحفظ الحقوق المائية لمصر والسودان.

Abstract

Any observer of history and politics knows that Sudan is a strategic extension of Egypt and that Egypt is a strategic extension of Sudan. The relationship between the two countries has been an important one since the dawn of time. But these relations changed and evolved over the years, not always for the better. The ups and downs have been directly affected by the nature of the regimes in both Cairo and Khartoum. Regardless, Egypt has always viewed Sudan as one single unit and refrained from siding with one party over another.

Both Egypt and Sudan are indispensable to each other, and coordination and cooperation between them for the common good is the natural and realistic logic of matters, which is what the political leaders and peoples seek in both countries, and there are many regional issues and files on which coordinating the positions of the two countries is important for the benefit of the two peoples. The Arab nation, the African continent and the entire region, in the forefront of course, is the Nile water file.

Where the Nile River is the source of life for both Egypt and Sudan, the link between Egypt and Sudan with the Nile River is eternal, as it is the one who gave them life and immortality. Without it, the greatest civilization in ancient Egypt would not have existed. Therefore, the water limiter plays a crucial role in the Egyptian-Sudanese relations, which is currently reflected in the overall interactions regarding the Renaissance Dam. In the years of negotiation, the Egyptian-Sudanese relations witnessed a kind of ebb and flow and then a state of agreement. This is in view of the great historical and civilizational place that the Nile River enjoys in the hearts of the countries of Egypt and Sudan. It was natural for a lot of disagreements to arise over the initiation of any country to establish or support water projects on the course of the Nile.

Ethiopia's unilateral actions have pushed the two countries downstream; Egypt and Sudan to coordinate positions on this file, as the two countries stress the importance of communication for a binding legal agreement on filling and operating the Renaissance Dam in a way that achieves the interests of the two countries and preserves the water rights of Egypt and Sudan.

المقدمة

أولاً، موضوع الدراسة:

يعتبر الماء أحد أهم الموارد الطبيعية على سطح الكرة الأرضية، ويوجد حوالي 97% من الماء في البحار والمحيطات، بينما تبلغ نسبة المياه العذبة حوالي 3% من حجم المياه الكلي، ومصدر هذه المياه العذبة من الأمطار التي تكون الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية، وعليه يؤدي التوزيع الإقليمي غير العادل للمياه العذبة إلي النزاعات والصراعات إلا إنها قد تصبح أيضًا سببًا للتعاون، وذلك نظرًا لمحدودية موارد المياه العذبة، وغالبًا ما يتم تقاسمها من قبل أكثر من بلد واحد.

وفي حالة نهر النيل، الذي يعد أطول أنهار العالم، حيث يتدفق شمالًا نحو البحر الأبيض المتوسط ويغذيه رافدان رئيسيان، النيل الأبيض والنيل الأزرق؛ فيتدفق النيل الأبيض من بحيرة فيكتوريا (أوغندا) إلى السودان حيث يلتقي بالنيل الأزرق الذي يبدأ في بحيرة تانا ويزيد التدفق بشكل كبير، فإن دول الحوض العشر ظلت لفترة طويلة دون نزاع؛ ولكن نظرًا لزيادة الطلب على المياه تأثرت العلاقات فيما بينها، ما أدي إلي التنازع علي مياه النهر.

ويعتبر النيل مصدرًا هامًا للمياه للعديد من البلدان فضلاً عن الطاقة الكهرومائية، فبالنسبة لدول المصب (مصر والسودان)، نجد بأن 80٪ من كهرباء السودان تأتي من منشآت على النيل الأزرق، كما تعتمد مصر على نهر النيل في 95٪ من احتياجاتها المائية للشرب والزراعة وتوليد الكهرباء. بجانب ذلك، تستخدم كل من مصر والسودان النيل للأغراض الزراعية والطاقة الكهرومائية. نتيجة لذلك، تم إبرام العديد من الاتفاقيات بين مصر والسودان وبقية الدول التي يتدفق من خلالها النيل.

وبسبب موقعها الجغرافي، تقع السودان ضمن المجال الحيوي للأمن القومي المصري، ويمثل العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر، وهو ما ينعكس في حرص مستمر على الحفاظ على درجة من التعاون والتنسيق والتفاهم مع الخرطوم مهما مرت العلاقات الثنائية بمراحل من المد والجذر عبر تاريخها الممتد.

وفي الوقت الراهن، شهدت العلاقات المصرية السودانية زخمًا كبيرًا بعد ما يعرف إعلاميًا بـ "ثورة 30 يونيو 2013" والانتفاضة التي أطاحت بالرئيس السوداني الأسبق

عمر البشير، وقد عززها حجم الملفات المشتركة بين البلدين ذات الطابع الحيوي والاستراتيجي، في مقدمتها قضية مياه النيل والسد الإثيوبي، واستناداً إلى حجم المصالح المشتركة والتقدم الكبير الذي تشهده العلاقات بين الدولتين على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والتنموية والعسكرية والأمنية، المستقبل يحمل أفقًا واسعًا للتعاون لتحقيق مصالح البلدين.

ثانيًا، أهمية الدراسة:

- **الأهمية النظرية:**

تنهض أهمية الدراسة النظرية في تناول موضوع سياق أثر مياه النيل على العلاقات المصرية السودانية كنتيجة لندرة الدراسات التي تناولت هذه العلاقة، كما تظهر أهمية الدراسة في إبراز كيفية فهم ومعالجة وتحليل أبعاد هذا الأثر. وبالتالي ستقدم الدراسة لبنة معرفية حتى ولو كانت بسيطة لخدمة الباحثين والدارسين في هذا المجال وتقريبهم ولو بشكل جزئي من حقيقة ما يدور حولنا.

- **الأهمية العملية:**

تبين هذه الدراسة أثر مياه نهر النيل في تعزيز مجالات التعاون بين مصر والسودان، مع الإشارة إلى أن هذه العلاقة، المتأثرة بتطور العلاقات، تُرسم في ظل التطورات المستجدة فيما يتعلق بقضية سد النهضة الأثيوبي، وذلك في ظل الموقف المصري الثابت من ملف مياه النيل الذي يستند إلى مبادئ المنفعة المتبادلة وعدم إلحاق الضرر بأي طرف، ولاسيما أن سد النهضة الاثيوبي سيؤثر علي حصة مصر المائية من نهر النيل، وبالتالي من المتوقع أن يؤثر بشكل جذري على مختلف القطاعات الحياتية، ومن ثم سيكون له العديد من الاثار علي الأمن القومي المصري، وتسعى الدراسة إلى التعرف على موقف الدولة المصرية تجاه سد النهضة الأثيوبي في ظل عدم التزام الحكومة الإثيوبية بالاتفاقيات الدولية والتي تقضى بعدم بناء أي مشروعات مائية قد تتسبب في إلحاق الضرر بدول المصب (مصر والسودان).

ثالثًا، إشكالية الدراسة:

تدور اشكالية الدراسة حول معرفة أثر مياه النيل في تعزيز العلاقات المصرية السودانية، ومن ثم، تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيسي مفاداه: إلى أي مدي تؤثر مياه نهر النيل على العلاقات المصرية السودانية؟

ومن خلال هذا التساؤل، يتفرع عدد من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو التالي:

1. **ماهية العلاقات الدولية والثنائية؟**
2. **ما هي طبيعة العلاقات المصرية السودانية تاريخيًا؟**
3. **ما هي انعكاسات سد النهضة على العلاقات المصرية السودانية؟**
4. **إلى أي مدي يمثل نهر النيل أهمية استراتيجية بالنسبة لمصر؟**
5. **ما هي التهديدات المؤثرة على العلاقات المصرية السودانية؟**
7. **ما هي التوقعات المستقبلية للعلاقات المصرية السودانية؟**

رابعًا، تقسيم الدراسة:

وبناءً علي ما سبق، تتناول هذه الدراسة موضوع أثر مياه النيل في تعزيز العلاقات المصرية السودانية، وذلك من خلال تقسيمه علي النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيري.

- **المطلب الأول: ماهية العلاقات الدولية والثنائية.**
- **المطلب الثاني: الأطر المفاهيمية والنظرية لأزمة مياه النيل.**

المبحث الثاني: فاعلية مياه النيل في تعزيز التعاون المصري السوداني.

- **المطلب الأول: أثر مياه النيل على العلاقات المصرية السودانية بعد 2011.**
- **المطلب الثاني: الرؤية الأمنية في مستقبل العلاقات المصرية السودانية.**

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والتنظيري

تنشغل مصر بالتهديد الوجودي الذي يشكله سد النهضة الإثيوبي الكبير، والذي أُعلن عنه في أبريل 2011م، وقد جاء ذلك في خضم الثورة المصرية، التي يعتقد بعض المراقبين أنها كانت تهدف إلى الاستفادة من حالة الدولة المصرية السياسية آنذاك والتي كانت أكثر إرباكًا، والذي تعتبره مصر أكثر إلحاحًا من جميع التهديدات الأخرى التي تواجه الأمن القومي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى حقيقة أن مصر رافضة اتخاذ أي إجراءات متصاعدة لوقف بناء السد على النيل الأزرق إلا من خلال الوسائل الدبلوماسية، والتي تستغرق وقتًا طويلاً وغالبًا ما تنتهي بحلول وسط.

في عهد الرئيس السادات أعلن -على سبيل المثال- عن خوض الحرب ضد إثيوبيا إذا حاولت تقييد حصة مصر وحقوقها في النهر، وفي الوقت الحالي، وإزاء التطورات الخلافية مع إثيوبيا بشأن حصص المياه، أعلن الرئيس السيسي، استعداد الجيش المصري للدفاع عن الأمن القومي المصري داخل وخارج الحدود.

ويفضح النزاع الذي دام عقدًا من الزمن حول النيل المصالح والرغبات الوطنية المتنافسة لدولتين، مصر وإثيوبيا في الغالب، على الرغم من تورط كل من دولتي السودان بشكل كبير، وبلغ هذا الخلاف ذروته، في السنوات القليلة الماضية، حول مشروع تصنفه مصر على أنه تهديد للأمن القومي، بينما تصفه إثيوبيا بأنه مشروع مدى الحياة يلبي الطموحات السياسية والاقتصادية للبلاد، وقد تسبب سد النهضة الإثيوبي الكبير، الذي يُحتمل أن يكون أقوى سد لتوليد الطاقة الكهرومائية في إفريقيا، بتوتر العلاقات الدبلوماسية بين دول حوض النيل؛ علاوة على ذلك، فإن التطوير المستمر للسد يهدد بدفع الدول إلى حرب مائية إذا لم يتم استئناف المفاوضات - بوساطة المجتمع الدولي - والاتفاق عليها قبل أن تبدأ إثيوبيا مرحلة الملء.

ويكمن المأزق في سؤال من "يملك" النيل؟، الجواب الأكثر منطقية هو أن النيل ملك لجميع دول حوض النيل، ومع ذلك، فإن المعاهدة الأنجلو-مصرية لعام 1929 والمعاهدة الثنائية لعام 1959 تمنح مصر والسودان الاستخدام الكامل لمياه النيل إلى جانب حق

النقض ضد أي مشروع لتنمية المياه، ومع ذلك لم تعد إثيوبيا تأخذ هذه المعاهدات في الاعتبار.

ومن ثم، في هذا المبحث يتناول الباحث الإطار التنظيري والمفاهيمي للدراسة، وذلك من خلال تقسيمها علي النحو التالي:

- المطلب الأول: ماهية العلاقات الدولية والثنائية.
- المطلب الثاني: الأطر المفاهيمية والنظرية لأزمة مياه النيل.

المطلب الأول

ماهية العلاقات الدولية والثنائية

على الرغم من عدم وجود تعريف شامل وجامع لمصطلح العلاقات الدولية، التي هي ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة، وتجري عبر الحدود الوطنية، وهي لا تشتمل على العلاقات الرسمية بين الدول فحسب، وإنما تشتمل أيضاً على العلاقات غير الرسمية، وحينما نتحدث عن العلاقات الدولية فإننا غالباً ما نقصد العلاقات بين الدول، لأنها هي التي تصنع القرارات المؤثرة في الحرب والسلام، كما إن العلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط، وإنما تشمل أيضاً الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية.

لذا ترتكز العلاقات الدولية القائمة بين الأمم والشعوب على أساس مبدأ "السلم" أو "الحرب"، وتحددها طبيعة المصالح، والمنافع المتبادلة، دون النظر إلى المعتقدات الدينية، أو المبادئ التي تتحكم بطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..، لكن يظل مبدأ تحقيق السلام الهدف الأسمى للعلاقات الدولية التي تشتمل على وسائل وطرق تحليل الافتراضات، والوقائع السياسية، عن طريق إجراء الاستنباط، وتصنيف الأهداف القيمية، واختيار البدائل، وبيان نتائجها المحتملة، واختيار الطريقة الأكثر ملاءمة للوصول إلى الغاية المطلوبة.[1]

([1]) خلف الخلف المجدمي، علاقات دولية، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، س16، ع55، 56، سوريا 2015، ص155-156.

ومن ثم، يثير مفهوم العلاقات الدولية، العديد من الإشكاليات النظرية والتحليلية، حول تعريف المفهوم، وتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى التي تتشابه معه، حيث لا يوجد تعريف متفق عليه للمفهوم، كما أن هناك فجوة تفصل بين معنى المصطلح الشائع استخدامه في الغرب (International Relations) وترجمته الحرفية "العلاقات الأممية"، وبين الترجمة العربية الشائعة لهذا المصطلح وهي "العلاقات الدولية" فالعلاقات بين الأمم تختلف في مفهومها ومضمونها عن العلاقات بين الدول، كذلك توجد مصطلحات أخرى تستخدم كمترادفات أو كبدائل للدلالة على نفس الموضوع رغم ما بينها من خلافات واضحة.[1]

وبالتالي تعرف العلاقات الدولية – حسب مفكريها وعلى رأسهم كل من ريمون آرون Raymond Aron وكوينسي رايت Quincy Right وأنطونيو تروبل Antonio Troyol، فضلاً عن الباحث الروسي كانتمان Kantmann – بتلك العلاقات الإنسانية ذات الطبيعة الدولية في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية بين مختلف الوحدات السياسية المستقلة في شتى أنحاء العالم؛ وهو تعريف شامل تشاطره هذه الورقة البحثية.[2]

وعليه، يمكن التمييز بين ست توجهات رئيسية، في تعريف العلاقات الدولية، هي:[3]

1. العلاقات الدولية هي "العلاقات بين الأمم"، أي بين الحكومات أو بين الجماعات والأفراد التي تنتمي إلى أمم مختلفة والتي تثير موضوع قوة الدولة. وهذا التعريف يغفل بعض العلاقات التي لا تثير بالضرورة مشكلة قوة الدولة، ففي حين تتضمن التجارة الدولية ذلك البعد فإنه لا يثور في مسألة أخرى، كالاتصالات البريدية كما أن هذا التعريف ينكر وجود وحدات دولية أخرى غير الأمم.

([1]) أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السلمانية، 2007، ص44.

([2]) عبد الناصر بن رابح جندلي، العلاقات الدولية بين إشكالية التحقيب الزمني وأزمة التنظير، مجلة جامعة الملك سعود – الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، مج28، ع1، السعودية، 2016، ص ص 93 – 94.

([3]) عصام عبدالشافي، مفهوم العلاقات الدولية: إشكاليات التعريف، المعهد المصري للدراسات، تاريخ النشر (15 فبراير 2016)، تاريخ الاطلاع (22 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://eipss-eg.org/

2. العلاقات الدولية هي "العلاقات بين الدول" ويهتم بالبحث عن أنواع الدول وأنماط العلاقات بينها، ودور الجماعات الأفراد في صنع السياسة واتخاذ القرار في هذه الدول.
3. العلاقات الدولية هي "العلاقات العبر قومية"، وهذا التعريف لا يقصر موضوع العلاقات الدولية على العلاقات الرسمية بين الدول ومن ثم فهو يشير إلى اتساع حدود ونطاق مجال دراسة العلاقات الدولية، ويرى البعض أنه من الأجدر التركيز على علاقات القوى بين الوحدات السياسية في العالم.
4. العلاقات الدولية هي "العلاقات بين مجموعات ذات قوة"، ويتسم هذا التعريف باتساع نطاقه لدرجة تظهر معها الحاجة إلى التمييز بين أنماط العلاقات السياسية والاقتصادية، والثقافية ...، وتحديد أكثر دقة للمقصود بالجماعة ذات القوة.
5. العلاقات الدولية هي "العلاقات بين كل الجماعات التي تهم المجتمع الدولي ولكن مع التركيز على العلاقات بين الجماعات ذات الوزن الحقيقي في التأثير على هذا المجتمع"، وهذا يثير صعوبة تحديد المقصود بالمجتمع الدولي والتحليل الهيراركي للمجتمعات المكونة له.[1]
6. ينظر إلى العلاقات الدولية على أنها "العلاقات بين المجموعات الأساسية التي ينقسم إليها العالم وبصفة خاصة تلك القادرة على التحرك المستقل".

وبالتالي تشمل العلاقات الدولية الدول والحكومات والهيئات الاعتبارية، والشخصية الطبيعية، والأفراد، كما تشمل أيضًا العلاقات الاقتصادية والثقافية والعسكرية، في زمني: السلم والحرب. حتى إن [البعض] يعتقد بأن "دراسة العلاقات الدولية تمتد من العلوم الطبيعية اللازمة من جهة إلى الفلسفة الأخلاقية من جهة ثانية"، وأن هذه العلاقات هي "بين أفراد ينتمون إلى دول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر في وجود أو سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى".[2]

ومن ثم، يتبادر إلى الذهن أن المقصود بالعلاقات الدولية تلك العلاقات القائمة أو التي ستقوم بين الدول من الناحية الدبلوماسية، وهي شاملة للسياسة والاقتصاد والأمن،

([1]) المصدر السابق.

([2]) خلف الخلف المجدمي، علاقات دولية، مجلة الفكر السياسي، مرجع سابق، ص156.

إضافة للعلاقات العسكرية، ومن هذا المنطلق فإن الأمور التي تقع تحت هذا العنوان كثيرة ومتشعبة، لاسيما أنه جرى التعامل الدولي على اعتبار علاقات بعض الأفراد ذات امتدادات دولية معترف بها في المجتمع الدولي، وقد تكونت امتدادات دولية ذات طابع داخلي تمس شرائح المجتمع في دول ما، نذكر على ذلك مثالاً: اتصالات الفاتيكان الدولية فهي علاقات فردية عند النظر إلى الشخص القائم عليها، وعلاقات دينية اجتماعية لجهة الغرض والهدف المراد منها، وهي دولية عندما تتعامل مع الدول الرسمية، وإنسانية عند تعاملها مع التجمعات البشرية في الكوارث، وفي هذا الشأن يمكن اعتبار علاقات بعض التجمعات البشرية المنظمة، والتي تحمل طبيعة سياسية بأنها داخلة في نطاق مفهوم العلاقات الدولية، لأنها قد أقامت علاقات ودية مع حكومات الدول، دون أن يكون لهذه التجمعات صفة دولة أو حكومة، كما قد تشمل أو تشكل علاقات عدائية مع دول قائمة وممثلة في الأمم المتحدة شرعياً، وقد تبرم هذه التجمعات بعض الاتفاقات أو البروتوكولات أو ما شابه ذلك.

وبالتالي يتطلب عالمنا المعقد والمترابط بشكل غني مهنيين مهرة في العلاقات الدولية، وهو مجال دراسي مثير يقدم منظورًا موجهًا عالميًا حول القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية، فتعد دراسة وممارسة العلاقات الدولية متعددة التخصصات بطبيعتها، حيث تمزج مجالات الاقتصاد والتاريخ والعلوم السياسية لدراسة موضوعات مثل حقوق الإنسان والفقر العالمي والبيئة والاقتصاد والعولمة والأمن والأخلاق العالمية والبيئة السياسية. فالتكامل الاقتصادي الاستثنائي، والتهديدات غير المسبوقة للسلم والأمن، والتركيز الدولي على حقوق الإنسان وحماية البيئة، كلها تتحدث عن تعقد العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وهذا يعني أن دراسة العلاقات الدولية يجب أن تركز على البحث متعدد التخصصات الذي يعالج مشاكل السياسة العامة ويتوقعها ويحلها في نهاية المطاف.[1]

(1) Marvin Uzor, International Relations: The Most Important Degree of 2020, (Apr 26, 2020), (23 June 2021), Link: https://www.afterschoolafrica.com/47829/international-relations-the-most-important-degree-of-2020/

وعليه، فالعلاقات الدولية (غالبًا ما يشار إليها بالشؤون الدولية) لها هدف واسع في المجتمع المعاصر، حيث تسعى إلى فهم:[1]

1. أصول الحرب وصون السلام.
2. طبيعة القوة وممارستها داخل النظام العالمي.
3. الطابع المتغير للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تشارك في صنع القرار الدولي.

على سبيل المثال، قد تدرس بعض المؤسسات التفكير النفسي والاجتماعي النفسي وراء تصرفات صانعي السياسة الأجانب، بينما قد تركز مؤسسات أخرى دراساتها الدولية على العمليات المؤسسية التي تساهم في أهداف وسلوكيات الدول. في نهاية المطاف، يعتمد مجال العلاقات الدولية المدروس على أهداف المنظمة.

- العلاقات الدولية الثنائية:

تعد العلاقات عبر الحدود السياسية وغير السياسية لاثنين من الفاعلين الاجتماعيين – لا تزال الدول ذات السيادة الأكثر شيوعًا – داخل النظام العالمي هي المسألة الحقيقية ذات الاهتمام العلمي في أبحاث العلاقات الثنائية، حيث تغطي العلاقات الدولية الثنائية الطريقة التي تدار بها العلاقات بين أزواج من الدول، وهي تختلف عن العلاقات الدولية متعددة الأطراف، بما في ذلك المتغيرات الإقليمية، في الشركاء المنخرطين، ولكن ليس في التقنيات الجوهرية.

وقد أدت ثلاثة عقود من العولمة والاعتماد المتبادل المعزز بين الدول إلى تكثيف العلاقات الدولية الثنائية، مما يعني أن مجموعة متزايدة الاتساع من الموضوعات هي جزء من الحوار العالمي، وأن الأحداث الدولية المتقلبة التي لا يمكن التنبؤ بها تتطلب استجابة سريعة، وأن القضايا الداخلية والخارجية قد تطورت، مما جعل قضايا السياسة الخارجية أكثر انفتاحًا للجمهور وجذب اهتمامهم.[2]

وعليه، تشترك الدول في النظام الدولي في بعض المصالح المشتركة التي تحفزها على الانخراط في علاقات تعاونية، لكن لديها أيضًا قيمًا وأهدافًا مختلفة لديها القدرة

(1) What is International Relations?, international relations Edu, (23 June 2021), Link: https://www.internationalrelationsedu.org/what-is-international-relations/#main

(2) Lianna Amirkhanyan, Globalitation And International Relations, Representative form Yerevan, Armenia, P3-4.

على التسبب في نزاع كبير وعداء ومواجهة، كما نرى في كثير من الأحيان في العلاقات الدولية، قد تواجه دولتان تتمتعان بتعاون ثنائي هائل في وقت ما صعوبة هائلة بل وحتى صراعًا مفتوحًا في وقت آخر.

بالإضافة إلى إنه هناك العديد من القوى التي تؤثر على علاقة ثنائية معينة بين زوج من الدول القومية: السياسة العالمية، وأنظمة التجارة الدولية، والمنظمات والأنظمة عبر الوطنية، وتوزيعات القوة الإقليمية، والتحالفات الاستراتيجية والعسكرية، والسياسة المحلية والآراء العامة، والخلفيات الثقافية والتاريخية، وبالتالي ليس هناك شك في أن كل هذه العوامل (والعديد من العوامل الأخرى) يمكن أن تؤثر على العلاقات الثنائية. ومن ثم، فإن نتيجة التفاعل الثنائي بين البلدين تعتمد بشكل أساسي على كيفية قيام هاتين الدولتين الفرديتين بشكل تفاعلي باتخاذ خيارات السياسة الخارجية تجاه بعضهما البعض.

ويعد مفتاح فهم علاقة ثنائية معينة هو دراسة كيفية قيام دولتين قوميتين مشاركتين باختياراتهما التفاعلية في السياسة الخارجية، حيث يوجد في المقام الأول خطان نظريان متميزان ضمن نهج صنع الاختيار للعلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية؛ الأول، المدرسة التحليلية / العقلانية، التي تؤكد على الجوانب العقلانية لعملية الاختيار وتؤكد أن قرارات السياسة الخارجية هي نتاج حسابات عقلانية دقيقة وشاملة. أما الثانية، المدرسة المعرفية، والتي تؤكد القيود المعرفية لصانعي القرار الوطنيين وتستكشف التأثيرات المختلفة للعوامل المعرفية على عمليات صنع الاختيار، واستراتيجيات الاختيار، واختيار الخيارات، ونتائج القرار النهائية.[1]

بينما يدرك العديد من العلماء اليوم أن كلاً من الجوانب العقلانية والخصائص المعرفية لنظام صنع السياسة الخارجية لها تأثير كبير على سلوكيات السياسة الخارجية والعلاقات الثنائية، لكن لا تزال الفجوة بين المدرسة التحليلية / العقلانية والمدرسة المعرفية واضحة في الأدبيات، ولم يتم بذل الكثير من الجهود الأكاديمية لدمج عناصر كلتا المدرستين لشرح خيارات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية الثنائية.

(1) X. Liu, Modeling Bilateral International Relations: The Case of U.S.-China Interactions, Springer, 2016, P2.

- **قيمة العلاقات الدولية في مجتمع معولم:**

على الرغم من أن العلاقات الدولية قد اكتسبت أهمية جديدة بسبب عالمنا المترابط بشكل متزايد، فإنه بالتأكيد ليس مفهومًا جديدًا. تاريخيًا، كان إنشاء المعاهدات بين الدول بمثابة الشكل الأول للعلاقات الدولية. ومع ذلك، تعتبر دراسة وممارسة العلاقات الدولية في عالم اليوم ذات قيمة لأسباب عديدة:[1]

1. **تعزز العلاقات الدولية السياسات التجارية الناجحة بين الدول.**
2. **تشجع العلاقات الدولية السفر المتعلق بالأعمال والسياحة والهجرة، مما يوفر للناس فرصًا لتحسين حياتهم.**
3. **تسمح العلاقات الدولية للدول بالتعاون مع بعضها البعض، وتجميع الموارد، وتبادل المعلومات كطريقة لمواجهة القضايا العالمية التي تتجاوز أي بلد أو منطقة معينة، وتشمل القضايا العالمية المعاصرة الأوبئة والإرهاب والبيئة.**
4. **تعمل العلاقات الدولية على النهوض بالثقافة الإنسانية من خلال التبادلات الثقافية والدبلوماسية وتطوير السياسات.**

- **فحص مستويات سلوك الدولة:[2]**

غالبًا ما يحدد خبراء ومفكرين العلاقات الدولية المستوى الذي سيحللون فيه سلوك الدولة، والذي ينقسم إلي:

1. **تحليل مستوى النظام: تحليل مستوى النظام ينظر إلى النظام الدولي؛ وبشكل أكثر تحديدًا، كيف يؤثر النظام الدولي على سلوك الدول القومية، حيث يتمثل المتغير الرئيسي في أن النظام الدولي يشمل قوة كل دولة بدلاً من أن يكون مستقلاً عنها.**
2. **تحليل مستوى الدولة: يفحص التحليل على مستوى الدولة كيف تحدد خصائص الدولة سلوك سياستها الخارجية. غالبًا ما ينظر هذا النوع من التحليل إلى الدول على أنها تتمتع بخصائص ثقافية بناءً على تقاليدها الدينية أو الاجتماعية، وإرثها التاريخي، ويتضمن تحليلًا للعوامل الاقتصادية والجغرافية.**

(1) What is International Relations?, international relations Edu, Op, Cit,.
(2) Ibid.

3. تحليل المستوى التنظيمي: يفحص تحليل المستوى التنظيمي كيفية تأثير المنظمات داخل الدولة على سلوك السياسة الخارجية للدولة. بعبارة أخرى، يرى التحليل على المستوى التنظيمي أن المنظمات – وليس الدول – تتخذ القرارات التي تخلق السياسة الخارجية للدولة.

4. تحليل المستوى الفردي: ينظر تحليل المستوى الفردي إلى قادة الدول على أنهم أكبر المؤثرين في السياسة الخارجية.

- نظريات ومبادئ العلاقات الدولية:

قد تكون العلاقات الدولية فرعًا من العلوم السياسية، لكن هذا المجال من الدراسة متعمق بشكل استثنائي في حد ذاته. مع تطور مجتمعنا العالمي وتوسعه، ستتطور العلاقات الدولية وتتوسع معه بينما نواصل استكشاف طريقة جديدة ومثيرة لربط عالمنا المعقد. على سبيل المثال، تشمل الأبعاد التقليدية للعلاقات الدولية المتعلقة بالسلام والازدهار الدوليين موضوعات مثل الدبلوماسية الدولية، والسيطرة على الأسلحة، وسياسات التحالف. من ناحية أخرى، تشمل الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية موضوعات مثل الاقتصاد السياسي الدولي، والسياسة البيئية، وقضايا اللاجئين والهجرة، وحقوق الإنسان.

كما تتضمن دراسة العلاقات الدولية مناهج نظرية تستند إلى أدلة قوية، فنظريات العلاقات الدولية هي في الأساس مجموعة من الأفكار التي تهدف إلى شرح كيفية عمل النظام الدولي؛ النظريتان الرئيسيتان للعلاقات الدولية هما الواقعية والليبرالية:

1. النظرية الواقعية:

تركز الواقعية على فكرة أن الدول تعمل على زيادة قوتها مقارنة بالدول الأخرى، فتنص نظرية الواقعية على أن اليقين الوحيد في العالم هو القوة؛ لذلك، فإن الدولة القوية – من خلال القوة العسكرية (الشكل الأكثر أهمية وموثوقية للقوة) – ستكون دائمًا قادرة على الصمود أكثر من منافسيها الأضعف، وبالتالي يعد الحفاظ على

الذات موضوعًا رئيسيًا في الواقعية، حيث يجب على الدول دائمًا السعي للحصول على القوة لحماية نفسها.[1]

في الواقعية، يدفع النظام الدولي الدول إلى استخدام القوة العسكرية، على الرغم من أن القادة قد يكونون أخلاقيين، إلا أنهم يجب ألا يدعوا الأخلاق توجه سياستهم الخارجية. علاوة على ذلك، تدرك الواقعية أن المنظمات الدولية والقانون ليس لها قوة، وأن وجودها يعتمد فقط على الاعتراف بها وقبولها من قبل دول مختارة.[2]

2. النظرية الليبرالية (المثالية):

تدرك الليبرالية أن الدول تشترك في روابط واسعة، مما يجعل من الصعب تحديد المصالح الوطنية المستقلة الفردية، لذلك فإن نظرية الليبرالية في العلاقات الدولية تتضمن الاستخدام المتناقص للقوة العسكرية. وقد شهدت نظرية الليبرالية أول ظهور قوي لها بعد الحرب العالمية الثانية في السبعينيات مع تزايد العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والتجارة الدولية مما جعل بعض العلماء يجادلون بأن الواقعية قد عفا عليها الزمن.[3]

وتزعم المقاربات الليبرالية لدراسة العلاقات الدولية، والتي يشار إليها أيضًا باسم نظريات الاعتماد المتبادل المعقد، أن عواقب القوة العسكرية تفوق الفوائد وأن التعاون الدولي يصب في مصلحة كل دولة، كما تدعي أن ممارسة القوة الاقتصادية على القوة العسكرية أثبتت أنها أكثر فاعلية.[4]

على الرغم من أن النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية كانت مهيمنة بعد الحرب العالمية الأولى بينما روج الرئيس وودرو ويلسون لعصبة الأمم والعديد من المعاهدات التي ألغت الحرب، عادت الواقعية إلى الصدارة في الحرب العالمية الثانية واستمرت طوال الحرب الباردة.

([1]) Bruce Bueno de Mesquita, "Domestic Politics and International Relations," International Study Quarterly, vol. 46, no. 1 (2000), P3-5.

([2]) أحمد محمد أبو زيد، نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان، ع36، خريف 2012، ص48-49.

([3]) Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," International Organization, vol. 51, no. 4 (1997), pp. 513- 517.

([4]) أحمد محمد أبو زيد، نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي، مرجع سابق، ص57-59.

المطلب الثاني

الأطر المفاهيمية والنظرية لأزمة مياه النيل

تعتبر المياه العذبة المورد الطبيعي الوحيد الذي يتجدد عبر دورة طبيعية من التبخر والأمطار، وتقدر كمية المياه العذبة الموجود في العالم ب 11 تريليون متر مكعب، هذه الكمية ثابتة، ولم تتغير عبر تاريخ البشرية. ومع ذلك، تتسرب 95 % من هذه المياه إلى خزانات جوفية، بينما تنساب النسبة الباقية في شكل أمطار وأنهار وبحيرات عذبة، لو قسمت هذه المياه بالتساوي على سكان الأرض، لكان نصيب كل منهم ما بين 5 و6 آلاف متر مكعب سنويًا، ولكنها ليست موزعة جغرافيًا بشكل يتوازى مع التوزيع السكاني، حيث يوجد في قارة آسيا ثلث مصادر المياه المتجددة في العالم، بينما يعيش فيها 5/3 سكانه.[1]

كما تشير الدراسات إلى أن حوالي 2.2 مليار شخص حول العالم لا يتمتعوا بخدمات مياه الشرب المُدارة بأمان، ولا يتمتع 4.2 مليار شخص بخدمات الصرف الصحي المُدارة بأمان، ويفتقر 3 مليارات إلى مرافق غسل اليدين الأساسية، وتشير التقديرات أيضًا إلى أن 1 من كل 10 أشخاص (785 مليون) لا يزال يفتقر إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك 144 مليونًا يشربون المياه السطحية غير المعالجة، كما أيضًا تعاني 43 دولة مشكلة ندرة المياه، حيث تتركز 35 دولة من هذه الدول في إفريقيا ويأتي على رأسها إثيوبيا والنيجر، بالإضافة إلى هايتي، كأكثر دول العالم فقرًا في المياه.[2]

لذا تنبه المجتمع الدولي إلى أهمية قضايا المياه من خلال مؤتمرات وتجمعات دولية، اشترك فيها العديد من الأفراد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية، ومنها: مؤتمر ماردیل بلاتا (1977)، ودبلن (1992)، وريو دي جانيرو (1992)، إلا أن القضية لم تأخذ حقها من الاهتمام ومكانها في سلم الأولويات الدولية، إلى أن عقد

([1]) Bakenaz A. Zeidan, Water Conflicts in the Nile River Basin: Impacts on Egypt Water Resources Management and Road Map, Tanta University, August 2015, P3-5.

وأيضًا: لبنى جمال عبدالناصر، دور القطاعات المختلفة في إدارة أزمة المياه، المؤتمر السنوي الخامس عشر: إدارة أزمات المياه والموارد المائية، السيناريوهات المحتملة والاستراتيجيات المتوازنة البناءة، جامعة عين شمس، مج2، القاهرة، 2010، ص985-986.

([2]) Nada Osseiran, New report on inequalities in access to water, sanitation and hygiene also reveals more than half of the world does not have access to safe sanitation services, World Health Organization, (18 June 2019), (23 June 2021), Link: https://www.who.int/news/item/18-06-2019-1-in-3-people-globally-do-not-have-access-to-safe-drinking-water-unicef-who

اجتماع ستوكهولم عام 1995، حيث حذرت من "حروب المياه في القرن الحادي والعشرين"، وتم عقب تأسيس المجلس العالمي للمياه عام 1996، والشراكة الدولية للمياه (1996)، ثم شرفت برئاسة المفوضية الدولية لدراسة قضية المياه في القرن الحادي والعشرين في الفترة من عام 1998 إلى عام 2000، وهي المفوضية التي تم تأسيسها عقب اجتماع المجلس الدولي للمياه بمراكش عام 1977.[1]

- **التعريف بنهر النيل:**

يرجع تكوين حوض نهر النيل القديم إلى ما قبل ما يقرب من ستة مليون سنة في أواخر العصر الثلاثي من الحياة الحديثة أي أن تكوينه سابق على تكوين الأخدود الأفريقي العظيم بحوالي خمسة مليون سنة، ويُغطي حوض نهر النيل الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا على مساحة تقرب من 304 مليون كم ليجمع بذلك أجزاء إحدى عشرة دولة مختلفة في الحضارة والدين واللغة والعادات والتقاليد والظروف المناخية وهي: مصر والسودان وجنوب السودان وإرتريا وأثيوبيا والكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي، ويمتد نهر النيل بذلك عبر 36 خطاً من خطوط العرض.[2]

ويعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم حيث يمتد على مساحة 6825 كم بدءاً من منبعه في قرية روتانة بدولة بوروندي والتي تقع إلى الجنوب من خط الاستواء عند منبع نهر لوفيرانز أقصى فرع جنوبي لنهر روفوفو وهو أحد فروع نهر كاجيرا الذي ينساب إلى بحيرة فيكتوريا حيث يخرج منها النهر ليصل إلى مصبه في البحر الأبيض المتوسط عند خط عرض 31 شمالاً، ويغطي النيل مساحة قدرها 2.96 مليون كم2، أي ما يعادل 10% من مساحة القارة الإفريقية[3]. ويختلف نهر النيل في طبيعته عن باقي أنهار العالم لكونه ينبع من مناطق استوائية مرتفعة ولانحداره شمالاً ماراً بالمناطق الاستوائية ثم الصحراوية ليصل في النهاية إلى حوض البحر المتوسط.[4]

([1]) لبنى جمال عبدالناصر، دور القطاعات المختلفة في إدارة أزمة المياه، المؤتمر السنوي الخامس عشر: إدارة أزمات المياه والموارد المائية، السيناريوهات المحتملة والاستراتيجيات المتوازنة البناءة، مرجع سابق، ص985.

([2]) محمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، القاهرة، 2010، ص24 وما بعدها.

([3]) المرجع السابق، ص24 وما بعدها.

([4]) علي حمدي، السياحة والبيئة في مصر، القاهرة، ب.ت، ص 18-19.

ويستجمع النيل مياهه من منبعين رئيسين: هما: الهضبة الإثيوبية، وهضبة البحيرات الاستوائية، وتُعد الهضبة الإثيوبية هي الأهم، حيث تمد النيل عند مدينة أسوان في مصر بنحو 85% من إيراده السنوي، أما هضبة البحيرات الاستوائية فيبلغ متوسط إيرادها السنوي 13 مليار م^3، وهي أكبر المصادر انتظاماً في إمداد النيل بمياهه على مدار العام، وان كانت لا تمد النيل عند مصبه إلا بنسبة 15% تقريباً من إيراده المائي السنوي.

تم استخدام نهر النيل منذ العصور القديمة للاستخدام المنزلي والري والملاحة، لكن التخطيط والتطوير على نطاق واسع لم يبدأ إلا في أواخر القرن التاسع عشر عندما اقترح المسؤولون الاستعماريون البريطانيون رؤية للإدارة على مستوى الحوض. حيث تم توقيع اتفاقية 1902 بين بريطانيا نيابة (عن السودان) وإثيوبيا، كانت مستقلة في ذلك الوقت، تنص في مادتها الأولى على: "اتفق الطرفان خلال المعاهدة على أن خط الحدود بين السودان وإثيوبيا يسير من «أم حجر» إلى «القلابات»، فالنيل الأزرق فنهر بارو فنهر بيبور ثم نهر أكوبو حتى مليلة، ومنها إلى نقطة تقاطع خط عرض 6 شمالا مع خط طول 35 شرق جرينتش وتم رسم خط الحدود بالمداد الأحمر في الخريطتين الملحقتين بالاتفاق.

كما تنص المادة الثانية على أن: "يتعهد الإمبراطور منليك الثانى، قبل حكومة صاحبة الجلالة البريطانية، بعدم تشييد أو السماح بتشييد أي عمل على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنه منع جريان المياه إلى النيل إلا بالاتفاق مع حكومة جلالة الملكة البريطانية وحكومة مصر بالسودان".

ومع حصول الدول على الاستقلال، أكدت مصر والسودان مطالبتهما بنهر النيل في عام 1959 "اتفاقية الاستخدام الكامل لمياه النيل"، لكن لم توقع إثيوبيا ودول المنبع الأخرى على هذه الاتفاقية. وقد بدأت اتفاقية عام 1959 في بناء السد العالي بحجم تخزين إجمالي يبلغ 162 مليار متر مكعب. منذ بنائه، أدى تراكم الرواسب إلى تقليل السعة بحوالي 7 مليار متر مكعب، مع إيداع 46٪ في المخزن الحي. كان الغرض الأساسي من إنشاء السد هو تلبية متطلبات مصر الزراعية والصناعية من المياه من خلال تدفقات سنوية منتظمة تبلغ 55.5 مليار متر مكعب. في الممارسة العملية، تجاوزت التدفقات في كثير من الأحيان هذا المقدار.[1]

([1]) مصر وقضية المياه، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الاطلاع (27 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg/Story/545/

- **أزمة سد النهضة الأثيوبي:**

لطالما كانت إثيوبيا لديها طموحات تنموية خاصة بها. في عام 1964، سلطت دراسة عن فرص التنمية على نهر النيل داخل إثيوبيا الضوء على إمكانات توليد الطاقة الكهرومائية والري. بعد الانتهاء من العديد من هياكل الطاقة الكهرومائية الأصغر نسبيًا في روافد النيل، شرعت حكومة إثيوبيا في تنفيذ مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي تبلغ طاقته 6000 ميجاوات بسعة تخزين نشطة تبلغ 60,000 مليون متر مكعب وهو أكبر من متوسط التدفق السنوي البالغ 48770 مليون متر مكعب، وبالتالي يعمل كخزان منظم متعدد السنوات؛ والذي يقع على النيل الأزرق الذي يُعرف "بنهر أباي" في أثيوبيا مباشرة بالقرب من الحدود الإثيوبية السودانية، على بعد حوالي 24 كم من الحدود السودانية في منطقة بني شنقول جوموز.[1]

حيث يقع السد في منطقة يغلب عليها صخور القاعدة الغنية ببعض المعادن والعناصر المهمة، مثل الجرانيت والنيس الجرانيتي وصخور البجماتيت والميجاتيت، بالإضافة إلى محاجر الرخام، والتي تنتشر على جانبي السد، إضافة إلى التركيزات المعدنية، فعلي سبيل المثال، أهمها البلاتين والحديد والنحاس، وما يصاحبها من معادن كبريتيدية وعناصر ثقيلة مثل الزنك والرصاص[2]. كما تتميز تلك المنطقة الجغرافية أيضًا بالصخور البركانية البازلتية والتي يمكن ان تكون سببًا في حدوث بعض التهديدات لنجاح مشروع السد، على سبيل المثال، تسرب المياه من خلال التشققات والفوالق الناتجة عن نشاط الأخدود الإفريقي العظيم، وحدوث زلازل نتيجة الحمل المائي الجديد الذي قد يصل إلى 74 مليار طن على طبقات بازلتية بينها فراغات وتجاويف تكونت عند فيضان الحمم البركانية، إضافةً إلى حمل الكتل الخرسانية المكونة لهيكل السد.[3]

([1]) Grand Ethiopian Renaissance Dam Project, Benishangul-Gumuz, Water-Technology, (28 June 2021), Link: https://www.water-technology.net/projects/grand-ethiopian-renaissance-dam-africa/

([2]) وزارة الموارد المائية والري المصرية، موقف مصر التفاوضي من قضية سد النهضة الاثيوبي، القاهرة، 2014، ص 2-3؛ وأيضًا: أحمد سيد النجار، من سد النهضة الي فخ نهر الكونغو الاستراتيجية المائية المصرية، كراسات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 243، القاهرة، 2013، ص 23.

([3]) Saifeldin Yousif Saeed, Ethiopia's Renaissance Dam and its impact on Sudanese water security, SudanTribune, (7 January 2018), (28 June 2021), Link: https://www.sudantribune.com/spip.php?article64431

وقد تم تحديد موقع السد عندما أجرى مكتب الاستصلاح الأمريكي لأول مرة مسحًا لنهر النيل الأزرق بين 1956 و1964، وقد أطلق عليه حينها "سد بوردر أو السد الحدودي"، وقد انتهي المسح بتحديد 33 موقعًا لإنشاء السد، أهمها أربعة علي النيل الأزرق الرئيسي: كارادوبي، مابيل، مانداية، السد الحدودي؛ ووفقًا للمسح فإن ارتفاع السد الحدودي حوالي 84,5 مترًا، وسعة تخزين 11,1 بليون متر مكعب، عند مستوي 575 متر للبحيرة. كما تم إجراء مسحين للموقع في أكتوبر 2009 وبين يوليو إلى أغسطس 2010، مع تقديم التصميم في نوفمبر 2010، وذلك بعد إعلان الحكومة الإثيوبية عن نيتها لبناء هذا السد في 1 مايو 2010م؛ وقد نفذت حكومة إثيوبيا مرحلة تصميم المشروع بشكل سري حتى شهر واحد قبل وضع حجر الأساس لمشروع سد النهضة في 2 أبريل 2011؛ أما مرحلة تنفيذ التخطيط للمشروع جاءت تحت اسم المشروع العاشر (مشروع إكس)، والذي تم تغييره لاحقًا إلى سد الألفية الأثيوبي الكبير وأخيرًا إلى اسمه الحالي "سد النهضة الأثيوبي الكبير".[1]

ويتكون سد النهضة الأثيوبي من سد رئيسي خرساني على مجري النيل الأزرق بارتفاع 145 متر وطول 1800 متر، وثلاث قنوات لتصريف المياه والتحكم في منسوب بحيرة التخزين، وسد مكمل أو مساعد بارتفاع 50 متر وطول 5 كيلو متر لزيادة حجم تخزين المياه إلى 74 بليون متر مكعب؛ وبيتين توليد الطاقة الكهربائيّة باستخدام توربينات على جانبَي النهر، وبهذه المواصفات سيكون سد النهضة أكبر سد في إفريقيا وواحدًا من أكبر اثني عشر سدًا في العالم[2]، وذلك بتكلفة تتخطي 6 مليارات دولار.[3]

ونظرًا لكون تكاليف البناء الفعلية للسد مرتفعة للغاية بحيث لا يمكن تحقيق عائد إيجابي، كما عادةً تستغرق السدود الكبيرة أيضًا فترات طويلة بشكل غير عادي لبنائها، مما يجعلها غير فعالة في حل أزمات الطاقة العاجلة، وهو ما يضفي صيغة سياسية

([1]) Mohammed Rashad, Dams on Nile River, High dam in Egypt, Sudan's Dams, Grand Ethiopian "Renaissance Dam" and its effect on the water budget of Egypt, Published in Al- Alam magazine, Vol. 441, July 2013,P14.

([2]) Egypt Studies Implications Of Ethiopian Nile Dam, al-monitor, (4 June 2013), (28 June 2021), Link: https://www.al-monitor.com/pulse/security/2013/06/egypt-concerns-nile-ethiopia-dam.html

وأيضًا: إيمان الحياري، مواصفات سد النهضة، موضوع، تاريخ النشر (16 فبراير 2019)، تاريخ الاطلاع (28 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://mawdoo3.com/

([3]) 6 مليارات دولار تكلفة إضافية لسد النهضة.. وآبي أحمد: تأخرنا 3 سنوات، العين الإخبارية، تاريخ النشر (3 فبراير 2020)، تاريخ الاطلاع (28 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://al-ain.com/article/1580740898

وليست تنموية على المشروع، كما أن المسؤولين المصريين قلقون من أن إثيوبيا ستسحب المياه أيضًا من الخزان خلف السد للري الزراعي، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقليل كمية المياه التي تتدفق في النهاية إلى مصر.[1]

وعليه، تسبب مشروع سد النهضة في توتر العلاقات بين دول النيل، حيث تشعر دول المصب بالقلق بشأن إدارة الفترة الأولية لملء الخزانات، كما أعربت عن قلقها بشأن العمليات طويلة الأجل. وقد كانت كلتا القضيتين موضوع مفاوضات صعبة ومستمرة بين مصر وإثيوبيا والسودان. ونظرًا لأنه لا يمكن التنبؤ بالتدفقات المستقبلية في نهر النيل على وجه اليقين، فقد أصبح من الممارسات الشائعة في نماذج محاكاة المكامن إجهاد أنظمة الاختبار باستخدام التدفقات الاصطناعية، والتي تتضمن أحيانًا التغييرات المستقبلية المتوقعة من النماذج المناخية. ومع ذلك، فإن نتائج دراسات المحاكاة هذه غالبًا لا تعتبر ذات مصداقية كافية من قبل صانعي القرار.

المبحث الثاني

فاعلية مياه النيل في تعزيز التعاون المصري السوداني

برزت القاهرة، في عام 2021، كلاعب نشط ومؤثر للغاية في حوض النيل والقرن الأفريقي ووسط وشرق إفريقيا بعد سنوات من الغياب في عهد مبارك وطوال فترة عدم الاستقرار السياسي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وسط التوترات المتزايدة بشأن سد النهضة، طورت القاهرة استراتيجية النيل التي تتمحور حول التوافق الكامل مع السودان وتطوير شبكة من التحالفات الاقتصادية والعسكرية في وسط وشرق أفريقيا والقرن الأفريقي، هذه تزود القاهرة بالقدرة على الحفاظ على الضغط الجيوسياسي الأمامي وإظهار القوة والنفوذ في حوض النيل بالتوازي مع سعيها للمسار الدبلوماسي للتوصل إلى اتفاق ملزم مع إثيوبيا بشأن سد النهضة. وعليه، يتناول الباحث في هذا

(1) Peter Bosshard, Large Dams Are Uneconomic, Scientific Study Finds, international rivers, (3 MAY 2014), (28 June 2021), Link: https://www.internationalrivers.org/blogs/227/large-dams-are-uneconomic-scientific-study-finds
Also: Jennifer Drake, The most important dam you probably haven't heard of, the conversation, (30 August 2016), (28 June 2021), Link: https://theconversation.com/the-most-important-dam-you-probably-havent-heard-of-58849

المبحث فاعلية مياه النيل في تعزيز التعاون المصري السوداني، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين على النحو التالي:

- المطلب الأول: أثر مياه النيل على العلاقات المصرية السودانية بعد 2011.
- المطلب الثاني: الرؤية الأمنية في مستقبل العلاقات المصرية السودانية.

المطلب الأول

أثر مياه النيل على العلاقات المصرية السودانية بعد 2011

إن العلاقات المصرية السودانية ذات ارتباط وثيق وبُعْد عميق؛ على الرغم من أنها كانت ولا تزال في حالة مد وجزر؛ وذلك لأن الحكومات المتعاقبة في الدولتين لم يواجها ما يعيق استمرارهم بالحل الشامل، واتخذوا أسلوب التهدئة والتسكين للقضايا العالقة بينهم؛ لإدراكهم لأهمية هذه العلاقة للدولتين، حكومةً وشعبًا، وضرورة استمراريتها وتأكيدها والانطلاق بها إلى مراحل متقدمة؛ خوفاً من المواجهة التي قد تؤدي إلى انفصامها نهائياً أو الوصول بها إلى مرحلة الطريق المسدود.

وتتميز العلاقة بين دولتي مصر والسودان بالارتباط والجوار الجغرافي والتاريخ المشترك، والتمازج العرقي، ومشترك اللغة العربية والثقافة ومن ثم المصالح المشتركة، حيث في ظل تنامي العلاقات الدولية مؤخراً تتجه الدول إلى البحث عن المقومات المشتركة التي تنشدها مع غيرها في توثيق التعاون فيما بينهم لخدمة مصالحهم المشتركة؛ سواء كانت هذه المقومات سياسية، أو حضارية، أو اقتصادية.

وعليه، اتجهت كلٌ من دولتي مصر والسودان إلى الارتباط ببعضهم البعض برباط علاقات (التكامل) في فترة من الفترات؛ لتحقيق أفضل استخدامٍ للموارد المشتركة في مجالات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والأمن، وصولاً إلى غاية رفاهية شعبي وادي النيل، وتأمينهما ضد التحديات والمهددات الداخلية والخارجية، إلا أن مؤشر توتر العلاقات بينهما ظل كعادته في الارتفاع، حتى توقف نشاط برنامج (التكامل)، وأُلغيت اتفاقية الدفاع المشترك بينهما.

- **العلاقات المصرية السودانية بعد (25 يناير):**

في ظل الأهداف والمبادئ التي نادت بها ما يعرف إعلاميًا بـ "ثورة 25 يناير" في مصر في مجال السياسة الخارجية لاستعادة دور مصر الريادي في الإقليم، والخروج من سلطان السياسة الأمريكية الصهيونية، التي أضعفت ذلك الدور وأضرت بالعلاقات المصرية العربية والإفريقية عموماً، وبالعلاقات المصرية السودانية على وجه الخصوص؛ وهو ما أثر على الأمن القومي المصري والأمن القومي السوداني، بل تأذى السودان كثيراً نتيجة لتلك السياسة في الأعوام السابقة، لذا أيدت دولة السودان ما يعرف بثورة 25 يناير أملاً في إحداث تحول في مستوي العلاقات المصرية السودانية، حيث أطلق المسؤولون السودانيين عددًا من التصريحات والبيانات المعبرة عن رغبة سياسية، قد تبدو أكيدة، في دعم العلاقات المصرية السودانية وصولاً إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية الكاملة بما يخدم مصالح دولتي وشعبي وادي النيل[1]، وذلك علي النحو الآتي:[2]

1. **التعاون المشترك فيما يخص اتفاقيات مياه النيل؛ وذلك لتأمين حصة الدولتين من المياه، في ظل تهديد دول الحوض بإعادة النظر في الاتفاقيات.**
2. **التعاون في المجالات الاقتصادية والزراعية والتعليمية؛ حيث يُعدُ السودان من الأسواق المعتبرة للمنتجات المصرية، والأراضي الزراعية المتوفرة لديه فيها الحل الناجع لمشاكل الأمن الغذائي المصري المتزايدة، تحت تهديد الانفجار السكاني والسيطرة الأمريكية على مصر باستخدام ورقة الضغط المتمثلة في القمح الأمريكي.**
3. **التعاون في المجال الأمني العسكري؛ فالسودان الذي يجاور سبع دول بعد انفصال جنوب السودان، والذي تتقاطع مصالحه معهم ومع السياسة الأمريكية التي تقاتل وتتدخل في الدول بالوكالة، يتوقع استمرار التهديد من كل الاتجاهات، كما أن الوجود الصهيوني في جنوب السودان، وتقاطع المصالح المصرية ودول حوض النيل، قد يضطر مصر**

---

(1) السيد علي أبو فرحة، التعاون المصري السوداني: قراءة في ضوء خبرة مضطربة ومستقبل منظور، المصري اليوم، تاريخ النشر (23 سبتمبر 2012)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، علي الرابط التالي:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/319491

(2) العباس عبدالرحمن، العلاقات السودانية المصرية بعدالثورة، مجلة البيان، تاريخ النشر (30 إبريل 2011)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.albayan.co.uk/MGZArticle2.aspx?ID=851

للمواجهة العسكرية؛ التي تُعدُ علاقات السودان ومصر عاملاً حاسماً فيها؛ وقد يحسم اتفاق الدفاع المشترك بينهما الصراع قبل بدئه باعتباره عامل ردع فاعل.[1]

وبالتالي إن أهمية هذه الأهداف تفرض على مصر والسودان تجاوز المشاكل، واحتواء الخلافات بينهما، والعمل على تنمية وتطوير علاقاتهما؛ ليس سياسياً فقط ولكن في شتي مجالات التعاون؛ اقتصادياً، وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً، ولا سيما قضية المياه.

- العلاقات المصرية السودانية بعد (30 يونيو):

اعتبرت حكومة السودان، منذ سقوط جماعة الإخوان المسلمين في 2013، ما يحدث في مصر شأنًا داخليًا ونأت بنفسها وابتعدت عن التعاطف مع حكومة الإخوان – وذلك في ظل التحفظات غير الرسمية من الجانب السوداني بسبب هيمنة جماعة الإخوان في مصر على بقية أفرعها وأنشطتها – إلا ان إزاحة الإخوان من الحكم قد أثار حفيظة الإسلاميين في السودان لا سيما في ظل توقعات بمحاصرة الإسلاميين الذين وصلوا للحكم لصالح تحقيق واستمرار المصالح للنخب التقليدية.[2]

ومع ذلك، أرسل عمر البشير عند فوز الرئيس السيسي بانتخابات رئاسة جمهورية مصر العربية وفدًا رسميًا لتهنئته، وعليه، سعت الدولة المصرية لتحسين علاقتها بالنظام السوداني بزيارات قياسية متتالية لم تحدث في تاريخ البلدين. فقد التقى الرئيس السيسي والبشير ست مرات منذ أن قاد الرئيس السيسي الدولة المصرية، نظرًا لحاجة الدولة المصرية لدعم السودان في ملف أزمة مياه النيل (سد النهضة الإثيوبي).

وبرغم ذلك، دخلت العلاقات المصرية السودانية في سياق يمكن أن يتسم بالفتور والغموض، فالعلاقات التي تتسم في ظاهرها بالتفاهم والحميمية تندرج بداخلها العديد من الخلافات والأزمات المكتومة في الكثير من القضايا الثنائية والإقليمية، أبرزهم في الوقت الراهن سد النهضة الأثيوبي، والذي نحن بصداه.

في بداية الأمر، اتخذت كلاً من مصر والسودان مواقف غير موحدة إزاء سد النهضة، وذلك منذ إعلان أثيوبيا بدء إنشائه في أوائل أبريل 2011، ففي حين تتهم مصر حكومة السودان بدعم أثيوبيا وتطالبها بالوقوف معها في مقاومة إنشاء السد، تميل

([1]) المصدر السابق.

([2]) صلاح خليل، التسوية الملحة: اتجاهات عودة العلاقات المصرية السودانية، الملف المصري، العدد العاشر، 2015، ص7.

السودان إلى إحداث نوع من التوازن في موقفها عبر الالتزام بالاتفاقيات السابقة مع مصر ومساندة إثيوبيا في قضية السد النهضة.[1]

وعليه، شهدت الفترة الأخيرة من حكم البشير تعاونًا إستراتيجيًا بين دولتي السودان واثيوبيا – وهو ما تدفع ثمنه الآن مصر والسودان – تمثل بإعلان رئيس الوزراء الأثيوبي، آنذاك، "هايلي مريام"، أمام برلمان بلاده، عزم حكومته على شراء أراضٍ سودانية لتشييد ميناء نهري خاص بها لتسهيل عملية نقل البضائع وعملية التصدير والاستيراد من وإلى أثيوبيا، وفي سابقة جديدة، اعتبر البشير أن "أي تهديد لأمن إثيوبيا هو تهديد مباشر للأمن القومي السوداني"، كما شهدت زيارة البشير لأثيوبيا في عام 2017 إعلانهما التكامل بين البلدين في مختلف المجالات وتوحيد المواقف تجاه التهديدات الخارجية.[2]

وقد مثلت تلك الخطوة ارتباطًا إستراتيجيًا بين السودان وأثيوبيا، كاد أن يقود الطرفين لاتخاذ مواقف مشتركه حول سد النهضة – لولا تغير النظام السوداني؛ وهو الأمر الذي يفسر التصعيد المصري المتمثل في محاولة القاهرة الضغط على النظام السوداني، آنذاك، لتغيير موقفها الداعم لإثيوبيا في ملف سد النهضة الأثيوبي، بل ومطالبتها لعب دور الوساطة كما حدث قبل توقيع الاتفاق الثلاثي بشأنه في عاصمة السودان "الخرطوم" في مارس 2015.

- العلاقات المصرية السودانية بعد سقوط البشير:

لم تكتف الدولة المصرية بنصرة ما يعرف بالثورة السودانية، وفاء لدولة السودان، بل منذ انطلاقتها، والدولة المصرية تؤكد على ثبات موقفها الداعم بكل السبل المتاحة الممكنة، حيث سعت القاهرة، آنذاك، بكونها رئيسًا لمنظمة الاتحاد الأفريقي إلى عودة دولة السودان، مرة أخري، كدولة عضو في الاتحاد، فور تشكيل الحكومة الانتقالية،

([1]) أحمد سامي، موجز تاريخ العلاقات المصرية السودانية، إضاءات، تاريخ النشر (10 أكتوبر 2016)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.ida2at.com/brief-history-of-the-sudanese-egyptian-relations/

([2]) المصدر السابق.

بالإضافة إلى أن مصر بذلت ما في وسعها مع واشنطن والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة لرفع دولة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.[1]

وبالتالي فالتحرك المصري إزاء دولة السودان بعد عزل البشير في 11 أبريل 2019، يقوم بالأساس على ضرورة احتواء أي فوضي ممكنة أو عدم استقرار محتمل بشكل استباقي والضغط لمنع انتقال الأوضاع في السودان إلى صورة تخرج عن السيطرة، أي جاءت الرؤية المصرية في دعم دور محوري للمجلس العسكري الانتقالي في دولة السودان، واستمراره في إدارة شؤون الدولة لفترة تسمح بإعادة الاستقرار إلي السودان.[2]

وقد أكد الرئيس السيسي، خلال المرحلة الانتقالية في دولة السودان، مرارًا على الموقف المصري الاستراتيجي الداعم لأمن واستقرار دولة السودان الشقيقة، ومشيرًا لحرص مصر على مواصلة التعاون والتنسيق مع السودان في كافة الملفات محل الاهتمام المتبادل بين الدولتين، وذلك في ظل الروابط الأزلية أو ما يطلق عليها أيضًا الروابط التاريخية التي تجمع شعبي وادي النيل.

فيما أكد الفريق البرهان رئيس المجلس السيادي السوداني متانة وعمق الروابط التاريخية المتأصلة بين دولتي مصر والسودان، مشيدًا بدعم الدولة المصرية غير المحدود للحفاظ على أمن واستقرار وسلامة دولة السودان ومؤازرته للعبور من بوابة المرحلة الانتقالية بنجاح، وكذلك بالجهود المتبادلة لتعزيز أواصر التعاون المشترك بين الدولتين.[3]

كما أكد رئيس الحكومة الانتقالية في السودان عبد الله حمدوك، أن الخرطوم تشكل موقعًا رئيسًا في ملف سد النهضة، لذا لن يُسمح بحدوث أي ضرر يحدث لمصر، والسودان على علم بأهمية نهر النيل لدولة مصر وشعبها، وبالتالي فإن الموقف السوداني من بناء سد النهضة هو ذاته موقف الدولة المصرية، وأن مصالحهم تتفق مع رؤية مصر لسد النهضة، ومن ثم فإنهم مؤمنون بأهمية التفاهم بين الدول الثلاث – مصر والسودان

([1]) خالد ناجح، خصوصية العلاقات المصرية السودانية، اليوم السابع، تاريخ النشر (13 إبريل 2020)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، على الرابط التالي: https://www.youm7.com/story/2020/4/13/

([2]) المصدر السابق.

([3]) «مسألة أمن قومي».. مصر والسودان: التمسك بالتوصل لاتفاق قانوني ملزم لقواعد ملء وتشغيل سد النهضة، في المال، تاريخ النشر (27 أكتوبر 2020)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://almalnews.com/

وأثيوبيا، والتفاهم يكون استراتيجيًا، ومن ثمّ الاتفاق بين الدول الثلاث. وتأكيدًا على عمق العلاقات الثنائية بين مصر والسودان، كانت مصر أولى المحطات في زيارة رئيس الحكومة السودانية، بعد زيارة دولة جنوب السودان، فور رئاسته الحكومة.[1]

وفي ظل هذا التقارب، تُرسل كلاً من مصر والسودان رسائل واضحة المعالم إلى العالم أجمع وليس الطرف الإثيوبي فقط أن كلاً من الدولتين يقفان يدًا واحدة، وسدًا منيعًا، في مواجهة أي تهديد خارجي ولا سيما فيما يتصل بقضية مياه النيل، وتعد أخر تلك الرسائل ذات المدلول القوي والواضح تلك التي بعث بها الرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيس المجلس السيادي الانتقالي السوداني عبدالفتاح البرهان، خلال لقائهما في العاصمة الخرطوم، في مارس 2021.

فقد أكدت تصريحات كلاً من الرئيس السيسي والبرهان خلال اللقاء تقاربَ الدولتين فيما يتعلق بملف مياه النيل، وثوابتهما الراسخة تجاه الأزمة الراهنة، ومن ضمنها رفض سياسة "الأمر الواقع" والإجراءات الأحادية المتخذة من قبل دولة أثيوبيا، والاستئثار بموارد النيل الأزرق، ومن ثم تعزيز الجهود الثنائية والإقليمية والدولية للتوصل لاتفاق شامل ومتكامل حول قواعد ملء سد النهضة وتشغيله، ويكون الاتفاق ملزمًا قانونيًا ويحقق مصالح وأهداف الجميع، ويحد من الأضرار والآثار الناجمة عن سد النهضة على كلاً من مصر والسودان، لا سيما من خلال دعم المقترح السوداني لتشكيل رباعية دولية تشمل رئاسة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية للتوسط في هذا الملف الشائك والمصيري، طبقًا لتأكيد الرئيس السيسي في اللقاء.[2]

كما إن قضية مياه النيل تحتاج لبلورة رؤية مصرية سودانية تخدم مصلحتيهما مع اعتبار مصالح دول الحوض الأخرى، بل الأجدى كسب دول الحوض الأخرى لخدمة هذه الرؤية بدلاً من مقاطعتها، أو فرض الرأي عليها، ولو كان وفْق مجريات القانون

([1]) حمدوك: موقف السودان ومصر واحد بشأن سد النهضة، موقع الشرق الأوسط، تاريخ النشر (2 يناير 2020)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، على الرابط التالي: https://middle-east-online.com/

([2]) كريم شفيق، زيارة السيسي للخرطوم.. "إشارات قوية" واعتبارات جيوسياسية، سكاي نيوز، تاريخ النشر (7 مارس 2021)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1419923-

الدولي؛ فالمعلوم أن آليات تنفيذ القانون الدولي حالياً تخضع كلها للمصالح الغربية، ولن تخدم مصلحة مصر والسودان وقتها.

لذا فإن التكامل بين الدولتين يحقق مصالح وأهدافاً تصب في أمن ومصلحة كليهما، وقد يكون ذلك مثلاً حياً لجميع بلدان الإقليم الأخرى، في إطار وحدة تُبْنى على مصالح مشتركة حقيقية، وذات فاعلية وأثر ملموس على شعوب وبلدان الإقليم؛ خلافاً لما هو حادث في مؤسسات قائمة الآن لا أثر لها على أعضاء المنظمة وبلدانها.

المطلب الثاني

الرؤية الأمنية في مستقبل العلاقات المصرية السودانية

شجعت "الحقوق التاريخية" لمصر على النيل الاعتماد المفرط على النهر، بدون هطول الأمطار الذي تتمتع به دول المنبع، تعتمد مصر على نهر النيل في 97 في المائة من احتياجاتها المائية، تماشيًا مع الاتجاهات الحالية للإفراط في استخدام المياه والنمو السكاني وإعادة التوزيع المحتمل لموارد النيل إلى الدول المشاطئة الأخرى، تواجه مصر تحديًا يتمثل في التعامل مع ندرة المياه الشديدة في المستقبل، والأمم المتحدة تحذر من أن مصر قد تنفد من المياه بحلول عام 2025.

ويعني نقص المياه ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة أن مصر تعتمد بالفعل بشكل كبير على الواردات الغذائية لإطعام سكانها، حيث يستخدم القطاع الزراعي في مصر حاليًا 80 في المائة من إمدادات المياه في البلاد، ومع ذلك فإن مستويات الإنتاج المحلي أقل بكثير من الطلب، لذا يتم استيراد نصف 18.8 مليون طن من الحبوب التي تستهلكها مصر سنويًا، مما يجعلها أكبر مستورد للحبوب في العالم، وإجمالاً، تستورد مصر 60 في المائة من إجمالي احتياجاتها الغذائية.[1]

ومن ثم، إن اعتماد مصر على واردات الغذاء يجعلها عرضة لارتفاع أسعار الغذاء العالمية ونقص الإمدادات، وللتخفيف من هذه المخاطر الأمنية، شرعت مصر في مشاريع

([1]) Water Use in Egypt, Fanack Water, (June 2nd, 2021), (3 July 2021), Link: https://water.fanack.com/egypt/water-use/

استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية، والتي تتطلب كميات هائلة من المياه وستزيد من الضغط على حصص مستهلكي المياه الآخرين في الزراعة والصناعة والبلدية.

إن اعتماد مصر الشديد على النيل في توفير الكهرباء والمياه والأمن الغذائي هو المصدر الرئيسي للصراع في حوض النهر، حيث يأتي عُشر قدرة توليد الكهرباء في مصر من سد أسوان وحده، ومصر تسحب بالفعل كميات كبيرة من المياه ولكنها لا تزال شحيحة للغاية. مع تزايد عدد السكان، ستحتاج البلاد إلى مياه أكثر مما هو متاح حاليًا؛ ومع ذلك، فإن تحويل التحالفات الجيوستراتيجية بين دول المنبع يعني أنه من المرجح أن ينخفض تخصيصها، ما لم تشرع في إصلاح شامل لشبكات المياه غير الفعالة، يمكن أن تواجه مصر أزمات مياه كبيرة في السنوات المقبلة يمكن أن تؤدي إلى صراعات مع جيرانها.

- احتمالية حدوث صراع بين الدول:

تقع مصر وإثيوبيا والسودان في مأزق خطير بشأن نهر النيل، وعلى الرغم مما يعتقده المجتمع الدولي، فإن خطر المواجهة العسكرية بين الدول الثلاث ليس بعيد المنال على الإطلاق، فقد بدأت أديس أبابا المرحلة الثانية لملء الخزان خلف سد النهضة الإثيوبي العملاق (GERD) في أوائل مايو دون اتفاق مع الدول المشاطئة – مصر والسودان. ومع ذلك، فقد تغير الكثير خلال العام الماضي وتم إجراء التعبئة الثانية بشكل مختلف نوعًا ما عن الأول في يوليو الماضي. في الأشهر التي تلت ذلك، عززت مصر من انتشارها الدبلوماسي وظهرت كلاعب مؤثر في حوض النيل والقرن الأفريقي وشرق ووسط إفريقيا، كما نجحت القاهرة في تشكيل تحالف استراتيجي مع الخرطوم لممارسة ضغوط دبلوماسية على أديس أبابا، وتشكيل شبكات من التحالفات مع قوى إقليمية مختلفة عبر شرق ووسط إفريقيا والقرن الأفريقي لإبراز القوة والنفوذ، وممارسة الضغط الجيوسياسي الأمامي على إثيوبيا بالتوازي مع المسار الدبلوماسي لحل الخلاف حول سد النهضة.[1]

ومع ذلك، في ظل أزمة مياه النيل الراهنة، فإنه من غير الواضح ما إذا كانت الخلافات الإقليمية حول مياه النيل قد تثير صراعًا في المستقبل، أو ما إذا كانت تكاليف المواجهة ستمنع هذه النتيجة. في عام 1988، افترض وزير الخارجية المصري، بطرس بطرس غالي، أن نهر النيل سيؤدي بلا شك إلى اندلاع حرب مصر القادمة. تاريخيًا،

([1]) Mohammed Abu Zaid, Egypt, Sudan to strengthen military pact, Arab news, (March 02, 2021), (3 July 2021), Link: https://www.arabnews.com/node/1818626/middle-east

فرضت مصر سيطرتها على نهر النيل من خلال اتفاقيات 1902 و1929 و1959 الاستعمارية على دول حوض النيل الأخرى[1]. في عام 1970، هددت مصر بالحرب على بناء سد فينشا في إثيوبيا وعندما حاولت إثيوبيا الحصول على تمويل من البنك الدولي، استندت مصر والسودان إلى المادة 3 من معاهدة 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا. في عام 2004، خططت تنزانيا لبناء خط أنابيب بحيرة فيكتوريا، والذي كان من شأنه أن يفيد ما يقرب من 400000 من مواطنيها في الشمال الغربي، وعليه هددت مصر بقصف موقع البناء، بدعوى أنها بحاجة إلى أن تتدفق المياه شمالاً إلى سد أسوان.[2]

لذا تعتبر هذه القضية من أولويات الأمن القومي المصري ومن ثم لابد من تحديد مصالح الأمن القومي وهي كالآتي:[3]

1. البقاء: ونقصد هنا بقاء الدولة، ويعتبر نهر النيل مصدر بقاء مصر، ومصدرًا أساسيًّا ورئيسيًّا لوجودها والحفاظ على بقائها. حيث معظم الدول المتشاطئة في الحوض –ما عدا السودان ومصر– تملك حاجتها من المياه؛ لكثرة البحيرات العذبة والأنهار، ولكثرة هطول الأمطار فيها، بينما يعتمد السودان (بنسبة 77%) ومصر (بنسبة 97%)، على مياه نهر النيل.
2. التنمية: حيث إن نهر النيل من أهم مصادر التنمية الاقتصادية في مصر.
3. الاستقرار: يعتبر نهر النيل أساس الاستقرار في مصر.

ومما سبق يتضح أن أحد متطلبات الأمن القومي هو الحفاظ على الأمن المائي، المتمثل في نهر النيل، وحصة مصر من مياه نهر النيل؛ وذلك من خلال:[4]

([1]) تايمز تحذر من اندلاع حرب بين دول حوض النيل بسبب المياه، دنيا الوطن، تاريخ النشر (5 يونيو 2010)، تاريخ الاطلاع (3 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/150000.html

([2]) مهدي عقيل، سد النهضة.. إمتحان تاريخي للأمن القومي المصري، بوست 180، تاريخ النشر (30 إبريل 2021)، تاريخ الاطلاع (3 يوليو 2021)، علي الرابط التالي:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/150000.html

([3]) مي غيث، أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر (29 ديسمبر 2013)، تاريخ الاطلاع (3 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: http://www.acrseg.org/2240/bcrawl

([4]) هالة السيد الهلالى، الأمن المائى المصرى: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة " سد النهضة نموذجاً"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المقالة 3، المجلد 20، العدد 2 – الرقم المسلسل للعدد 79، الربيع 2019، ص103.

1. الحفاظ على أمن منابع نهر النيل، واستمرار التدفق الطبيعي لمياه النيل؛ باعتبار أن المياه مورد إستراتيجي مهم بالنسبة لمصر، يؤثر على التنمية الاقتصادية في مصر.
2. ضمان أمن واستقرار السودان؛ باعتبار أن تهديد السودان يشكل تهديدًا لمصر.
3. تأمين مصادر الطاقة على مجرى النيل (السد العالي)؛ لتأمين التنمية الزراعية والصناعية؛ باعتبارها تأمينًا لاقتصاديات مصر القومية.
4. التنسيق مع دول حوض النيل فيما يتعلق بالمشروعات التي تقيمها، والتي قد تؤثر على تدفق المياه إلى مصر، أو تؤثر على حصة مصر من المياه.
5. مقاومة التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، وتنمية العلاقات مع دول حوض النيل.

وبالتالي تعتبر هذه القضية من ثوابت الأمن القومي المصري مهما تغيرت سياسات السلطة المصرية في طبيعتها أو وسائلها، وقد ظهر ذلك بوضوح منذ بناء محمد علي لجهاز الري الحديث في النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث كان أي تطور لهذا الجهاز يترتب عليه المزيد من الاهتمامات النيلية وهو ما بدا واضحًا في مشاريع التوسع في زراعة القطن في مصر وفرض السلطة المصرية علي مناطق جنوب السودان وبناء المديرية الاستوائية، وتجلي بشكل أكثر أثناء الاحتلال البريطاني لمصر وحرص مصر علي استعادة السودان عام 1898 نتيجة لمخاوف تهديد السودان لمياه النيل علي آثر الزحف الفرنسي في اتجاه فاشودة.[1]

- التوافق الاستراتيجي مع السودان:

في أعقاب سقوط نظام الرئيس مبارك في فبراير 2011، تحالف السودان بشكل متزايد مع إثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل، بالإضافة إلى ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة السودانية، تلقى الاقتصاد السوداني صدمة فورية عندما فقد الكثير من عائداته النفطية بعد انفصال جنوب السودان في يوليو 2011. خلال العقد الماضي، جعل إنتاج النفط في الجنوب السودان أحد أسرع البلدان نموًا في إفريقيا الاقتصادات، على الرغم من أن انفصال جنوب السودان أنهى عقودًا من الحرب الأهلية، إلا أنه قوض قدرة نظام البشير على الاحتفاظ بائتلافه الحاكم من خلال توزيع موارد الدولة.

([1]) أسامه غزالي حرب، العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990، ص56.

لتعويض خسارة عائدات النفط، كان السودان بحاجة أكثر من أي وقت مضى لرفع الإنتاجية في الزراعة، وهو القطاع الاقتصادي الوحيد القابل للحياة، واستغلال إمكانيات التصدير الأخرى، ولا سيما الثروة الحيوانية، وللقيام بذلك، يحتاج السودان إلى كل من التدفق المنتظم للمياه وإمدادات الطاقة التي من شأنها تحسين المحاصيل على مدار العام وحماية الأمن الغذائي على المدى الطويل.

لذا كانت تأمل السودان، من سد النهضة، الحصول على كهرباء رخيصة ومستويات مستقرة لتدفق المياه، وهذا من شأنه أن يخفف من خطر الفيضانات السنوية ويحسن السيطرة على الجفاف، وكلاهما حيوي لتنمية الزراعة في السودان.

ومن ثم، في عهد الرئيس السابق عمر البشير، أعاقت العلاقات الباردة بين القاهرة والخرطوم التنسيق بين مصر والسودان بشأن قضايا السياسة، بما في ذلك سد النهضة. بعد سقوط حكومة البشير في عام 2019، إن حسابات الخرطوم بشأن نهر النيل مالت نحو مصر بعد الملء الأول لسد النهضة الإثيوبي في عام 2020، والتوترات الحدودية بين إثيوبيا والسودان في الفشقا، ودعم مصر السياسي والاقتصادي للسودان – مما يمثل حقبة جديدة من التوافق الاستراتيجي بين القاهرة والخرطوم.[1]

كما أجرت مصر والسودان بشكل مشترك تدريبات جوية للقوات المسلحة؛ هما "نسور النيل –1" في نوفمبر 2020 و"نسور النيل 2" في مارس 2021، وركز التدريبين الجويان على عمليات اقتحام وإخفاء وتمويه وتوحيد المفاهيم العسكرية وإدارة العمليات الجوية المشتركة، والقيام بعمليات خاصة واستخدام أوضاع إطلاق نار مختلفة، كما كثفت القاهرة والخرطوم تعاونهما العسكري في مناورات "حراس النيل" العسكرية المشتركة التي أجريت في الفترة من 26 إلى 31 مايو 2021، بمشاركة القوات البحرية والبرية والجوية للبلدين.[2]

وبحسب الجيش السوداني، فإن التدريبات المشتركة تهدف إلى "تبادل الخبرات العسكرية، وتعزيز التعاون الأحادي، وتوحيد أساليب العمل لمواجهة التهديدات المتوقعة

([1]) سد النهضة: لماذا بات السودان أكثر تشددا مع إثيوبيا في قضية السد؟، موقع بي بي سي، تاريخ النشر (21 إبريل 2021)، تاريخ الاطلاع (4 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56833732

([2]) "حماة النيل".. تدريبات عسكرية مصرية سودانية مشتركة، موقع العربية، تاريخ النشر (22 مايو 2021)، تاريخ الاطلاع (4 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2021/05/22/-

التي تواجه البلدين"، كما أكدت القاهرة، خلال التصعيد الحدودي الأخير بين إثيوبيا والسودان، دعمها لحق الخرطوم في طرد القوات الإثيوبية من منطقة الفاشقة السودانية، كما زودت مصر الجيش السوداني بمعدات التجريف والهندسة.[1]

ولم تقتصر المواءمة الاستراتيجية بين السودان ومصر على التعاون العسكري ولكنها توسعت بشكل كبير لتشمل التعاون الاقتصادي أيضًا، فقد استخدمت مصر قوتها الجيواقتصادية لتوطيد علاقاتها مع السودان، فقد اتفقت مصر والسودان على إنشاء خط سكة حديد عابر للحدود بين البلدين بقيمة 1.19 مليار دولار لنقل البضائع والركاب. بالإضافة إلى ذلك، وافقت مصر على إنشاء منطقة صناعية مشتركة في الخرطوم لتعزيز التكامل الصناعي والتجاري بين البلدين.[2]

كما شارك الرئيس عبد الفتاح السيسي في المؤتمر الدولي حول السودان في باريس منتصف مايو 2021، وذلك تأكيدًا لالتزام الدولة المصرية ودعمها لعملية الانتقال السياسي في السودان، كما تعهدت مصر بالمساعدة في تخفيف ديون السودان من خلال "استخدام حصة مصر في صندوق النقد الدولي لمعالجة الديون المشكوك في تحصيلها".[3]

وعليه، انعكس التوافق العسكري والاقتصادي الجديد بين مصر والسودان في رفضهما المتزامن لملء إثيوبيا من جانب واحد للمرة الثانية للسد في عام 2021، فقد اتخذت حكومة السودان موقفًا أكثر صرامة بشأن نزاع النيل أكثر من أي وقت مضى. في أبريل 2021، غيرت السودان نبرتها بشكل جذري وأخبرت إثيوبيا أن التنصل من اتفاقيات مياه النيل من شأنه أن يضر بسيادة إثيوبيا على منطقة بني شنقول، حيث يقع سد النهضة، كما صرحت السودان إن ادعاء أديس أبابا بأن اتفاقيات النيل إرث استعماري غير

([1]) المصدر السابق.

([2]) محمد إسماعيل، معهد الشرق الأوسط يحلل ثوابت وتحولات استراتيجية مصر في ملف النيل، موقع الرئيس، تاريخ النشر (29 يونيو 2021)، تاريخ الاطلاع (4 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.alraeesnews.com/106586

([3]) نشر كلمة الرئيس السيسي في مؤتمر دعم السودان، موقع الشروق، تاريخ النشر (17 مايو 2021)، تاريخ الاطلاع (4 يوليو 2021)، علي الرابط التالي:
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17052021&id=257b67fb-b02f-43e1-a353-a0d4579b1016

منطقي هو مغالطة في الحقائق التاريخية، مؤكدة علي أن إثيوبيا كانت دولة مستقلة ذات سيادة وقت إبرام تلك الاتفاقيات، بينما كان السودان خاضعًا للاستعمار، كما ذكر سلفًا.[1]

- مستقبل العلاقات المصرية السودانية:

ومن خلال ما سبق، يتضح أن النهج الذي انتهجه الرئيس "السيسي" منذ وصوله لسدة الحكم إزاء السودان، وتأكيده على أهمية دعم العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين، يمثل علامة بارزة تتخطي إخفاقات الماضي، وتؤسس لعهد جديد، ولا سيما بعد سقوط نظام البشير. فمثلاً رغم نمو حجم التبادل التجاري بين القاهرة والخرطوم ليبلغ نحو مليار دولار سنويًا، ويقدر حجم الاستثمارات المصرية في السودان بنحو 10.1 مليار دولار، إلا أن هذا لا يلبي تطلعات الدولتين.

وعليه، يتضح أن الربط البري عن طريق إنشاء خط سكة حديد يصل الدولتين ببعضهم البعض، هو الترجمة الحقيقية لاتفاقية الحريات الأربعة وترتبط هذه الحريات؛ بالتنقل والإقامة والعمل والملكية، وكل منها يحتاج إلى تطبيقات عملية، وتذليل العقبات البيروقراطية والأمنية.[2]

ومن ثم، جاءت رؤية مصر الاستراتيجية إزاء السودان، والتي تنبع من إيمان راسخ بأن استقرار وأمن دولة السودان جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار مصر والمنطقة. وعليه، عكست الرؤية المصرية لسبل دعم الفترة الانتقالية الثوابت الاستراتيجية المصرية تجاه السودان ودول المنطقة، والتي تتمثل في النقاط التالية:[3]

1. تحقيق الاستقرار الأمني:

حيث أن توفير البيئة الأمنية وتحقيق الاستقرار هما الركيزتان الرئيسيتان لبقاء الدول والمجتمعات وتماسكهم، ومن ثم إطلاق عملية التنمية الشاملة. وعليه، فإن مصر تدعم قيادة كل الجهود لبناء السلام وتحقيق الاستقرار في السودان.

([1]) محمد إسماعيل، معهد الشرق الأوسط يحلل ثوابت وتحولات استراتيجية مصر في ملف النيل، مصدر سابق.

([2]) رشا رمزي، تفاصيل لقاء حمدوك بالجالية السودانية في القاهرة: تفعيل الحريات الأربع ومقترح بإنشاء شركة نقل بين البلدين، موقه مصر 360، تاريخ النشر (13 مارس 2021)، تاريخ الاطلاع (5 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: https://masr.masr360.net/

([3]) شيماء البكش، رؤية استراتيجية: الرؤية المصرية لعملية التحول الديمقراطي في السودان، المرصد المصري، تاريخ النشر (18 مايو 2021)، تاريخ الاطلاع (5 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: https://marsad.ecsstudies.com/55945/

2. دعم الدولة القومية:

يمثل دعم استقرار وبقاء الدولة القومية الخط الثابت في السياسة الخارجية للدولة المصرية إزاء جميع دول المنطقة التي ما تزال تعاني من صراعات طويلة الأمد. وعليه، فإن مصر ملتزمة بوضع اتفاقية السلام موضع التنفيذ الفعلي، وبدعم جهود السودان في برامج نزع السلاح والتسريح للمقاتلين كخطوة هامة تجاه إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية لدي دولة السودان، كما تقوم مصر بنقل الخبرات الفنية العسكرية عن طريق التدريب المشترك بين القوات المسلحة للدولتين، والارتقاء بمستوى التعاون الأمني والعسكري، والذي وصل لأعلي مستوياته في اتفاقية التعاون العسكري المشترك التي وقعها الطرفان في مارس 2020.

3. إرساء أسس المواطنة:

إن بناء إجماع وطني شامل، وإعادة بناء المجتمعات في فترة ما بعد التحولات السياسية العميقة أو الصراعات الداخلية، تمثل قاعدة راسخة لدي الدولة المصرية، انطلاقًا من ركيزة أساسية مفادها أن الدولة ليست فقط مؤسسات وهياكل متينة ومتماسكة، لكن أيضًا بناء مجتمع وطني متماسك يعكس المبادئ والقيم والهوية المجتمعية. لذا، دائمًا ما تدعو مصر إلى ضرورة معالجة القضايا المتعلقة بالقبلية والعرقية في دولة السودان، والسعي لتأسيس مرحلة تكامل النسيج الوطني في السودان ما بعد فترة البشير.

4. تحقيق التنمية الاقتصادية:

وانطلاقاً من حقيقة مفاداة أن بناء إجماع وطني شامل وإنشاء مؤسسات متماسكة وراسخة الدولة، في بيئة أمنية تتسم بالاستقرار، لا يؤدي في نهاية المطاف إلي تأسيس نظام مستقر وبقاء الدولة قائمة، دون تحقيق تنمية اقتصادية شاملة؛ لذا لا تغفل الرؤية المصرية عن دعم عوامل التنمية الشاملة، لدعم اقتصاد دولة السودان الذي يعاني من أزمات هيكلية مزمنة؛ سواء من خلال تكثيف التبادل التجاري، أو تعزيز التعاون الفني بين البلدين عن طريق نقل الخبرات الفنية والمساعدات وتجربة الإصلاح الاقتصادي للدولة المصرية، أو دعم مجالات التعاون الاقتصادي.

5. دعم الاستقرار الإقليمي للسودان:

في ضوء إعادة صياغة توجه السياسة الخارجية السودانية، فإن التوجهات المصرية تدعم إعادة تموضع السودان إقليمياً، عن طريق تأسيس تحالفات ثنائية مبنية على رؤى متسقة. ومن ثم، كانت التحركات المصرية السودانية متسقة في التعامل مع القضايا الإقليمية، سواء فيما يتعلق بقضايا مياه النيل أو الحدود المشتركة (قضية حلايب وشلاتين)، بما يعمل على دعم وحدة وسيادة الدولة في محيطها الإقليمي.[1]

وبناءً علي ما سبق، يلاحظ أن الاعتماد في المرحلة الجديدة على آليات الرؤية (الاستراتيجية) المصرية التي يتبناها الرئيس السيسي؛ تمثل تصحيح أخطاء الماضي وسلبياته وخطوة في الاتجاه الصحيح، بما في ذلك اعتماد مبدأ دبلوماسية المساعدات، كما حدث في مناسبتين: الأولى هي جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث أرسلت مصر شحنتين من المساعدات الطبية؛ في فبراير 2021 ومايو 2021، والثانية كارثة الفيضانات في السودان، حيث كانت القاهرة أسبق الدول التي قدمت يد العون لإخوانها في السودان، بالإضافة إلي أن إعادة فتح أبواب فرع جامعة القاهرة بالخرطوم أمام أبناء السودان سيعيد الاعتبار لمفهوم القوة الناعمة المصرية، مما يساعد في تغيير الصور السلبية لدي شعب السودان حول الدور المصري الذي ساهم حكم الإسلاميين في ترسيخه على مدى سنوات حكمه.

(1) المصدر السابق.

الخاتمة

تناول الباحث من خلال هذه الدراسة موضوع من الموضوعات المحورية والقضايا الحاسمة في وقتنا الراهن، حيث تناولت الدراسة موضوع أثر مياه النيل في تعزيز العلاقات المصرية السودانية، وذلك لأنه لا شك أن أهمية مياه النيل لكل من دولتي مصر والسودان، بجانب عمق الروابط التاريخية والثقافية والحضارية التي توحد شعبيهما، تفرض دائمًا ضرورة التنسيق والتعاون بين الدولتين، بصرف النظر عن ماهية التحديات القائمة بينهم.

ولهذا تعتبر أزمة مياه النيل من المعضلات الحقيقية أمام صانع القرار المصري، لذلك فإن تحقيق تقدم حقيقي في هذا الاتجاه يصب بالدرجة الأولى في صالح الدبلوماسية المصرية، ويعزز من الحضور المصري في القارة الأفريقية، لذلك يجب على الدولة المصرية التحرك على كافة المجالات لحل تلك الأزمة في إطار إعادة الدور المصري في القارة الافريقية، واستعادة العلاقات مع دول حوض النيل كافة ولا سيما دولة السودان؛ من خلال تحقيق مزيد من التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والرياضية والتنموية، وتشجيع الاستثمارات، فضلاً عن التعاون في المجال التعليمي، وتبادل البعثات الطلابية؛ مما سيقرب الشعوب من بعضها البعض، وهو ما سيكون له مردود على المدى البعيد.

وعليه، تناول الباحث في المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيري، وذلك من خلال تقسيمه إلي مطلبين؛ تناول المطلب الأول: ماهية العلاقات الدولية والثنائية، بينما جاء المطلب الثاني متناولاً: الأطر المفاهيمية والنظرية لأزمة مياه النيل. في حين تناول المبحث الثاني: فاعلية مياه النيل في تعزيز التعاون المصري السوداني؛ وذلك من خلال تقسيمه علي النحو الآتي، فتناول المطلب الأول: أثر مياه النيل علي العلاقات المصرية السودانية بعد 2011، بينما جاء المطلب الثاني بعنوان: الرؤية الأمنية في مستقبل العلاقات المصرية السودانية.

وقد اختتمت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات وذلك علي التالي:

أولاً: النتائج:

1. اعتماد مصر الشديد على النيل في توفير الكهرباء والمياه والأمن الغذائي هو المصدر الرئيسي للصراع في حوض النهر.
2. إن قضية مياه النيل من ثوابت الأمن القومي المصري مهما تغيرت سياسات السلطة المصرية في طبيعتها أو وسائلها.

3. إن العلاقات المصرية السودانية ليست علاقات عاطفية أو علاقات وليدة اللحظة بل هي علاقات منذ القدم واستمرت علي مدي العصور ودعمتها الروابط الدينية والقبلية وروابط الدم واللغة والدين والنيل وغيرها من الاعتبارات.
4. إن مصر في موقف قوة وليس موقف ضعف، حيث إن الإطار القانوني والسياسي والأخلاقي يصب في صالح مصر وفقًا للاتفاقيات الدولية والقواعد والأعراف الدولية، والتي لا يمكن أنكرها بأي طريقة أو وسيلة.
5. إن مصر أقل دول منابع النيل مائيًا سواء في مستوي ندرة المياه أو نصيب الفرد من كميات المياه أو كمية الأمطار التي تسقط على أراضيها.
6. إن السياسة المصرية تدعم حق أي من دول منابع النيل في التنمية واستخدام المياه لتحقيق متطلبات التنمية بل وحرصها دائما على أن تكون طرفًا في دعم مشروع التنمية في دول حوض النيل، دون الإضرار بمصالح أي طرف.
7. إذا كانت أزمة سد النهضة قد كشفت عن تراجع الدور المصري في إفريقيا، فإنها في المقابل أكدت على حتمية العودة للقارة الإفريقية مجددًا.
8. أن مواقف إثيوبيا إزاء موضوع سد النهضة ما هي إلا مثال آخر على منهجها على الصعيد الإقليمي المبني على اتخاذ إجراءات أحادية، وهو ما ألحق الضرر والمعاناة بالعديد من إخواننا الأفارقة.
9. لو كان الهدف إنتاج الطاقة من سد النهضة كما هو معلن فإن موقع السد ليس هو الأمثل بالنسبة لأثيوبيا.
10. اتسم موقف السودان في ظل حكومة البشير بالتوجه للجانب الأثيوبي، مع الأخذ في الاعتبار الوعود الإثيوبية بتصدير الكهرباء إليها.
11. اتسم الموقف السوداني مع سقوط البشير بالتحفظ والحياد، ثم تحول مع عمليات الملء إلي موقف مؤيد للدولة المصرية ورافض لسد النهضة.
12. إن المواقف الإثيوبية الأخيرة جعلتها فاقدة تمامًا للمصداقية دوليًا، وأظهرت بجلاء أنها لا تريد فقط توليد الطاقة، بل تتصرف بصفتها مالكة للنهر.
13. إن التكامل بين مصر والسودان يحقق مصالح وأهدافاً تصب في أمن ومصلحة كليهما، وقد يكون ذلك مثلاً حياً لجميع بلدان الإقليم الأخرى، في إطار وحدة تُبْنى على مصالح مشتركة حقيقية.

ثانيًا: التوصيات:

1. ضرورة العمل علي استعادة مصر لدورها الاقليمي في المنطقة والاهتمام بالدائرة، التي كان غيابها عنها سببًا في العديد من المشكلات الملحة، وتصوير مصر بأنها تسعي من أجل مصلحة الخاصة دون الجميع.
2. ضرورة فض الاشتباك بين مصر والسودان في القضايا الثنائية والإقليمية، وتوجيه الاهتمام لقضية مياه النيل، لأنها قضية مصيرية لشعوب البلدين وتهدد الأمن القومي لكلا الدولتين.
3. إن قضية مياه النيل تحتاج لبلورة رؤية مصرية سودانية تخدم مصلحتيهما مع اعتبار مصالح دول الحوض الأخرى.
4. يجب تخطي الإطار الأمني الذي يحكم العلاقات بين الدولتين والعمل علي مستوي استراتيجي كامل.
5. ضرورة تدويل قضية سد النهضة الإثيوبي، وذلك بالتقدم بشكوى لمجلس الأمن الدولي.
6. ضرورة التواصل مع الشركات المسؤولة عن إنشاء سد النهضة من أجل التوقف وذلك لحثها علي الامتثال لقواعد القانون الدولي.
7. ضرورة سحب الاستثمارات المصرية من إثيوبيا في ظل استمرارها علي إدارة سد النهضة بمفردها، دون مراعاة مصالح الدولة المصرية.
8. يجب استثمار دور الكنيسة القبطية وتصحيح الصورة الذهنية لمصر لدى المواطن الإثيوبي.
9. ضرورة الضغط علي الأطراف الخارجية الداعمة لإثيوبيا، وذلك من خلال التنسيق مع الجانب الصيني الداعم ماليًا للمشروع، وإيطاليا التي تتبعها الشركة المنفذة.
10. يجب على مصر اتباع المسار القانوني من خلال التمسك بحقوقها التاريخية والاتفاقات السابقة، مثل اتفاقية 1902م.
11. عدم التعامل مع هذا الملف بطريقة رد الفعل ولكن وفقاً لاستراتيجية طويلة المدى، جوهرها خلق صيغة توافقية تجمع دول الحوض وتراعي مصالح الجميع وتحتوي أي طموحات آنية أو مستقبلية لإثيوبيا أو لأي دولة أخرى من دول المنبع.
12. العمل علي استمرار تأييد دولة السودان كشريك رئيسي وإستراتيجي في عملية التفاوض، وكعمق للأمن القومي المصري.
13. على الدبلوماسية المصرية أن تستغل معارضة سكان (بنى شنقول)، التي يبني فيها السد – والمعرضون للتهجير بسبب بنائه– دوليًا ضد الموقف الأثيوبي، حيث جرى العرف الدولي في مسألة بناء السدود على رفض السدود التي تلقى معارضة من السكان المحليين.

قائمة المراجع

أولاً، المراجع العربية:

1. 6 مليارات دولار تكلفة إضافية لسد النهضة.. وآبي أحمد: تأخرنا 3 سنوات، العين الإخبارية، تاريخ النشر (3 فبراير 2020)، تاريخ الاطلاع (28 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://al-ain.com/article/1580740898
2. أحمد سامي، موجز تاريخ العلاقات المصرية السودانية، إضاءات، تاريخ النشر (10 أكتوبر 2016)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.ida2at.com/brief-history-of-the-sudanese-egyptian-relations/
3. أحمد سيد النجار، من سد النهضة الي فخ نهر الكونغو الاستراتيجية المائية المصرية، كراسات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 243، القاهرة، 2013.
4. أحمد محمد أبو زيد، نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان، ع36، خريف 2012.
5. أسامة غزالي حرب، العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990.
6. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السلمانية، 2007.
7. إيمان الحياري، مواصفات سد النهضة، موضوع، تاريخ النشر (16 فبراير 2019)، تاريخ الاطلاع (28 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://mawdoo3.com/
8. تايمز تحذر من اندلاع حرب بين دول حوض النيل بسبب المياه، دنيا الوطن، تاريخ النشر (5 يونيو 2010)، تاريخ الاطلاع (3 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/150000.html
9. حماة النيل.. تدريبات عسكرية مصرية سودانية مشتركة، موقع العربية، تاريخ النشر (22 مايو 2021)، تاريخ الاطلاع (4 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2021/05/22/-
10. حمدوك: موقف السودان ومصر واحد بشأن سد النهضة، موقع الشرق الأوسط، تاريخ النشر (2 يناير 2020)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://middle-east-online.com/

11. خالد ناجح، خصوصية العلاقات المصرية السودانية، اليوم السابع، تاريخ النشر (13 إبريل 2020)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: /13/4/2020/https://www.youm7.com/story
12. خلف الخلف المجدمي، علاقات دولية، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، س16، ع55، 56، سوريا 2015.
13. رشا رمزي، تفاصيل لقاء حمدوك بالجالية السودانية في القاهرة: تفعيل الحريات الأربع ومقترح بإنشاء شركة نقل بين البلدين، موقه مصر 360، تاريخ النشر (13 مارس 2021)، تاريخ الاطلاع (5 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: https://masr.masr360.net/
14. سد النهضة: لماذا بات السودان أكثر تشددا مع إثيوبيا في قضية السد؟، موقع بي بي سي، تاريخ النشر (21 إبريل 2021)، تاريخ الاطلاع (4 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: 56833732-https://www.bbc.com/arabic/middleeast
15. السيد علي أبو فرحة، التعاون المصري السوداني: قراءة في ضوء خبرة مضطربة ومستقبل منظور، المصري اليوم، تاريخ النشر (23 سبتمبر 2012)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: 319491/https://www.almasryalyoum.com/news/details
16. شيماء البكش، رؤية استراتيجية: الرؤية المصرية لعملية التحول الديمقراطي في السودان، المرصد المصري، تاريخ النشر (18 مايو 2021)، تاريخ الاطلاع (5 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: /55945/https://marsad.ecsstudies.com
17. صلاح خليل، التسوية الملحة: اتجاهات عودة العلاقات المصرية السودانية، الملف المصري، العدد العاشر، 2015.
18. العباس عبدالرحمن، العلاقات السودانية المصرية بعدالثورة، مجلة البيان، تاريخ النشر (30 إبريل 2011)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: 851=https://www.albayan.co.uk/MGZArticle2.aspx?ID
19. عبد الناصر بن رابح جندلي، العلاقات الدولية بين إشكالية التحقيب الزمني وأزمة التنظير، مجلة جامعة الملك سعود – الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، مج28، ع1، السعودية، 2016.
20. عصام عبدالشافي، مفهوم العلاقات الدولية: إشكاليات التعريف، المعهد المصري للدراسات، تاريخ النشر (15 فبراير 2016)، تاريخ الاطلاع (22 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: /https://eipss-eg.org

21. علي حمدي، السياحة والبيئة في مصر، القاهرة، ب.ت.
22. كريم شفيق، زيارة السيسي للخرطوم.. "إشارات قوية" واعتبارات جيوسياسية، سكاي نيوز، تاريخ النشر (7 مارس 2021)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1419923-
23. لبنى جمال عبدالناصر، دور القطاعات المختلفة في إدارة أزمة المياه، المؤتمر السنوي الخامس عشر: إدارة أزمات المياه والموارد المائية، السيناريوهات المحتملة والاستراتيجيات المتوازنة البناءة، جامعة عين شمس، مج2، القاهرة، 2010.
24. محمد أسامة، النيل مستقبل الأزمة، القاهرة، 2010.
25. محمد إسماعيل، معهد الشرق الأوسط يحلل ثوابت وتحولات استراتيجية مصر في ملف النيل، موقع الرئيس، تاريخ النشر (29 يونيو 2021)، تاريخ الاطلاع (4 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.alraeesnews.com/106586
26. مسألة أمن قومي.. مصر والسودان: التمسك بالتوصل لاتفاق قانوني ملزم لقواعد ملء وتشغيل سد النهضة، في المال، تاريخ النشر (27 أكتوبر 2020)، تاريخ الاطلاع (24 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://almalnews.com/
27. مصر وقضية المياه، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الاطلاع (27 يونيو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg/Story/545/
28. مهدي عقيل، سد النهضة.. إمتحان تاريخي للأمن القومي المصري، بوست 180، تاريخ النشر (30 إبريل 2021)، تاريخ الاطلاع (3 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/150000.html
29. مي غيث، أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر (29 ديسمبر 2013)، تاريخ الاطلاع (3 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: http://www.acrseg.org/2240/bcrawl
30. ننشر كلمة الرئيس السيسي في مؤتمر دعم السودان، موقع الشروق، تاريخ النشر (17 مايو 2021)، تاريخ الاطلاع (4 يوليو 2021)، علي الرابط التالي: https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17052021&id=2101657b67fb-b02f-43e1-a353-a0d4579b
31. هالة السيد الهلالى، الأمن المائى المصرى: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة " سد النهضة نموذجاً"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المقالة 3، المجلد 20، العدد 2 – الرقم المسلسل للعدد 79، الربيع 2019.

32. وزارة الموارد المائية والري المصرية، موقف مصر التفاوضي من قضية سد النهضة الاثيوبي، القاهرة، 2014.

ثانيًا، المراجع الأجنبية:

1. Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," International Organization, vol. 51, no. 4 (1997).
2. Bakenaz A. Zeidan, Water Conflicts in the Nile River Basin: Impacts on Egypt Water Resources Management and Road Map, Tanta University, August 2015.
3. Bruce Bueno de Mesquita, "Domestic Politics and International Relations," International Study Quarterly, vol. 46, no. 1 (2000).
4. Egypt Studies Implications Of Ethiopian Nile Dam, al-monitor, (4 June 2013), (28 June 2021), Link: https://www.al-monitor.com/pulse/security/2013/06/egypt-concerns-nile-ethiopia-dam.html
5. Grand Ethiopian Renaissance Dam Project, Benishangul-Gumuz, Water-Technology, (28 June 2021), Link: https://www.water-technology.net/projects/grand-ethiopian-renaissance-dam-africa/
6. Jennifer Drake, The most important dam you probably haven't heard of, the conversation, (30 August 2016), (28 June 2021), Link: https://theconversation.com/the-most-important-dam-you-probably-havent-heard-of-58849
7. Lianna Amirkhanyan, Globalitation And International Relations, Representative form Yerevan, Armenia.
8. Marvin Uzor, International Relations: The Most Important Degree of 2020, (Apr 26, 2020), (23 June 2021), Link: https://www.afterschoolafrica.com/47829/international-relations-the-most-important-degree-of-2020/
9. Mohammed Abu Zaid, Egypt, Sudan to strengthen military pact, Arab news, (March 02, 2021), (3 July 2021), Link: https://www.arabnews.com/node/1818626/middle-east
10. Mohammed Rashad, Dams on Nile River, High dam in Egypt, Sudan's Dams, Grand Ethiopian "Renaissance Dam" and its effect on the water budget of Egypt, Published in Al- Alam magazine, Vol. 441, July 2013.

11. Nada Osseiran, New report on inequalities in access to water, sanitation and hygiene also reveals more than half of the world does not have access to safe sanitation services, World Health Organization, (18 June 2019), (23 June 2021), Link: https://www.who.int/news/item/18-06-2019-1-in-3-people-globally-do-not-have-access-to-safe-drinking-water-unicef-who
12. Peter Bosshard, Large Dams Are Uneconomic, Scientific Study Finds, international rivers, (3 MAY 2014), (28 June 2021), Link: https://www.internationalrivers.org/blogs/227/large-dams-are-uneconomic-scientific-study-finds
13. Saifeldin Yousif Saeed, Ethiopia's Renaissance Dam and its impact on Sudanese water security, SudanTribune, (7 January 2018), (28 June 2021), Link: https://www.sudantribune.com/spip.php?article64431
14. Water Use in Egypt, Fanack Water, (June 2nd, 2021), (3 July 2021), Link: https://water.fanack.com/egypt/water-use/
15. What is International Relations?, international relations Edu, (23 June 2021), Link: https://www.internationalrelationsedu.org/what-is-international-relations/#main
16. X. Liu, Modeling Bilateral International Relations: The Case of U.S.-China Interactions, Springer, 2016.